المجلة العربية للتيار الماركسي الأممي

الحرية والشيوعية

مرسي سقط
كل السلطة للشعب

www.marxy.com • $5 السعر التضامني • $2 • يوليو 2013 • العدد الرابع

الثورة المصرية الثانية

بيان التيار الماركسي الأممي

آلان وودز الخميس: 04 يوليوز 2013

لقد سقط مرسي. الحركة الرائعة للجماهير أظهرت للعالم مرة أخرى الوجه الحقيقي للشعب المصري. هذا يبين أن الثورة، التي اعتقد حتى العديد من اليساريين أنها قد توقفت، ما تزال تملك مخزونا اجتماعيا هائلا.

على الرغم من الدعاية الكاذبة التي تحاول تقديم الثورة على أنها "انقلاب"، لقد كانت انتفاضة حقيقية امتدت مثل النار في الهشيم الى كل مدينة وبلدة في مصر. لقد كانت الثورة المصرية الثانية.

خلال الأسبوع الأخير كان هناك17 مليون متظاهر في الشوارع، على أقل تقدير، وكانت هناك دعوة إلى إضراب عام تلوح في الأفق. إن هذه الحركة بحجمها وامتدادها تجاوزت بكثير حتى الثورة التي أسقطت الديكتاتور مبارك منذ أقل من سنتين.

من دون حزب أو منظمة أو قيادة، واجهت الجماهير بشجاعة النظام المكروه. وعلى حد تعبير ماركس، عند حديثه عن كومونة باريس، لقد "اقتحموا السماء". إن الثورة تتقدم بخطوات جبارة، وتكنس جانبا كل العوائق.

يشرح تروتسكي أن «تاريخ الثورة بالنسبة لنا هو بالدرجة الأولى تاريخ اقتحام الجماهير إلى عالم التحكم في مصيرها الخاص». وهذا هو المعنى العميق للثورة المصرية، التي هزت، مثل كل ثورة عظيمة، المجتمع من أعماقه، لقد أعطت صوتا وقالبا لآمال الجماهير في حياة كريمة ومستقبل أفضل.

"لكن الجماهير مشوشة سياسيا؛ ولا تملك برنامجا واضحا ولا تعلم ماذا تريد". هذا هو المنطق العقيم للصوريين والعصبويين. إنه نتيجة للجهل بماهية الثورة.

إن الثورة بطبيعتها بالذات تعني دخول ملايين الناس غير المثقفين سياسيا إلى مسرح التاريخ. إنهم لم يقرؤوا أي كتب ماركسية وليسوا أعضاء بأي حزب. إلا أنهم هم النبض الرئيسي للثورة، والضمانة الوحيدة لنجاحها.

خلال المراحل الأولى للثورة تكون الجماهير مشوشة وساذجة. هذا أمر طبيعي! من كان هناك لتثقيفهم! ومن يقدر على القيام بذلك الآن؟ إن الجماهير تتعلم من تجربتها النضالية المباشرة فقط. إنها تتعلم من أعظم كتاب على الإطلاق: كتاب الحياة.

إلا أنه في الثورة تتعلم الجماهير بسرعة. لقد تعلم الرجال والنساء في القاهرة والإسكندرية وغيرهما من المدن خلال الأيام والأسابيع الأخيرة أكثر مما تعلموه في حياتهم كلها. وتعلموا قبل كل شيء قوتهم الجماعية – قوة تحدي الحكومات والدول والسياسيين والبيروقراطيين والجنرالات ورؤساء الشرطة – والانتصار.

هذا درس هام جدا، لكنه أيضا خطير جدا من وجهة نظر الطبقة الحاكمة – ليس فقط في مصر، فحكام تركيا والسعودية والمغرب والأردن وقطر ترتعد فرائصهم. لأن موجات الصدمة من مصر تمتد إلى مناطق أبعد.

إن شعب مصر يقدم نموذجا خطيرا لعمال وشباب العالم بأسره. في البرتغال تقف الحكومة على حافة الإنهيار بسبب المظاهرات الجماهيرية والإضراب العام. إن شعب البرتغال يرفض فرض المزيد من الآلام من قبل العصابة البرجوازية في بروكسل وبرلين. إن كل خطة "التقشف للعمال والأرباح لأصحاب البنوك" مهددة بسبب هذا - ومعها مستقبل اليورو نفسه.

هل كان هذا انقلابا؟

كان رد فعل الإمبرياليين تجاه الأحداث في مصر مزيجا متساويا من الخوف والعجز والغدر. لقد كان الأمريكيون عاجزين عن التأثير في الأحداث تماما كما كانوا قبل سنتين. لقد اضطروا الى اللجوء إلى

contact@marxy.com

المناورة وراء الستار والتآمر مع قيادات الجيش المصري، داعمين ذلك بالتهديد والاستفزاز.

إن ما يسمى خطئا وبشكل ساخر بالـ "صحافة الحرة" في أوروبا وأمريكا قد أنتجت فيضا ساما من الأكاذيب. إن الكذبة الأولى والأكثر وقاحة هي أن مرسي تمت ازالته، ليس بواسطة حركة الجماهير، بل بواسطة "انقلاب" الجيش. هذا "تفسير" لا يفسر أي شيء.

الكل يعلم أن قيادات الجيش عقدت صفقة مع مرسي والإخوان المسلمين العام الماضي مما أعطى السلطة الشكلية لهؤلاء اللصوص والبلطجية مقابل ترك جهاز الدولة القديم على حاله. لقد سمح للقتلة والمجرمين من النظام القديم بالنجاة.

لم تتم محاكمة أي جنرال أو رئيس شرطة بسبب جرائمه ضد الشعب. لقد سمح لهم بالاستمرار في نهب الدولة وملئ جيوبهم كما في السابق، لكن سمح لرجال الأعمال الأثرياء الذين يقفون وراء الإخوان المسلمين بالمشاركة في النهب.

فإذا قررت قيادات الجيش التخلص من مرسي فإن ذلك كان فقط لأنهم مضطرون إلى القيام بذلك بسبب حركة الجماهير التي لا يمكن وقفها. كان الجنرالات خائفين من أنه إن لم يتحركوا قد تذهب الجماهير أبعد إلى أخذ السلطة بأيديها. قرروا التضحية بمرسي لإنقاذ ما يمكن انقاذه من جهاز الدولة القديم، وقبل كل شيء إنقاذ ثروتهم الخاصة وسلطتهم وامتيازاتهم.

يدافع الإعلام البرجوازي عن أن هذا "انقلاب" لا يخدم "الديمقراطية" في مصر. ويعرضون على شاشات التلفاز ممثلين للإخوان المسلمين يتباكون ويحتجون على أن هذه كانت ضربة للديمقراطية بحيث أن الرئيس "المنتخب شرعيا" تمت ازالته من قبل الجيش، ويقارنون ذلك بانقلاب الخمسينات الذي أدى إلى عقود من الديكتاتورية.

من خلال عزفهم باستمرار على وتر أن الجيش هو من أقصى مرسي، يجاهدون لكي يشتتوا الانتباه بعيدا عن حقيقة أن الجماهير هي التي كانت سبب إسقاط مرسي.

ذلك لم يكن انقلابا. بل بالعكس، لقد فرض على الجيش بواسطة الجماهير. لقد أوضح الجنرالات أنهم لا يريدون السيطرة على الحكومة. هذا ليس مفاجئاً. على المرء فقط أن ينظر إلى الكتلة البشرية الهائلة في ميدان التحرير لكي يفهم استحالة سيطرة الجيش على حركة بهذا الاتساع. بدلا عن ذلك، قرر الجنرالات الركوب على ظهر النمر. لكن المشكلة هي أن الشخص الذي يركب على ظهر النمر سيواجه مصاعب جدية عندما يحاول النزول عنه.

"الديمقراطية"

الكذبة الكبرى الثانية التي يتم نشرها بعناية من قبل وسائل الإعلام هي أن مرسي كان "أول رئيس منتخب بحرية" في مصر، وهو بذلك لديه "الشرعية"، وكان على الناس أن يصبروا وأن ينتظروا الانتخابات القادمة، بالضبط كما يفعل الأمريكان والفرنسيون والإنجليز "المتحضرون".

عندما طرحت هذه الحجة الصبيانية على متظاهر في ميدان التحرير، أجاب ببساطة: "لكن هذه ثورة؟". كانت هذه اجابة جيدة جدا. منذ متى تقوم الثورة بالانحناء أمام القوانين والحكومات والمؤسسات القائمة؟ إن الثورة بطبيعتها تجابه وتتحدى وتحاول إسقاط النظام القائم بقوانينه وقواعده وقيمه. إن مطالبة الثورة بأن تظهر الاحترام للمؤسسات والشخصيات التي تحاول إسقاطها يعني أن مطالبتها بأن تنكر نفسها.

وفي جميع الأحوال إن القول بكون حكومة مرسي ديمقراطية باطل حتى النخاع. فلا الطريقة التي أتت بها الى السلطة ولا الطريقة التي حكمت بها كانت ديمقراطية بحق. إن غالبية المصريين لم يصوتوا لمرسي، كما تم ادعائه مرات عديدة. فقط 46,42% من الناخبين الذين يحق لهم التصويت هم من ذهبوا إلى الصناديق في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. والعديد من أولائك الذين صوتوا لمرسي في الجولة الثانية فعلوا ذلك بوهم أنهم يصوتون "لأهون الشرين"، وللدفاع عن الديمقراطية وما إلى ذلك. بل حتى قطاعات من اليسار دعت للتصويت لمرسي على هذا الأساس، وهو موقف خاطئ جدا، سبق لنا أن انتقدناه بشدة في حينه. وما حدث بعد ذلك سوغ بوضوح نقدنا.

لم يكن مرسي "أهون الشرين". فأساليب مرسي في حكم لم تكن بأي شكل مختلفة عن أساليب مبارك. في الحقيقة لقد تم تنفيذها بواسطة نفس الناس. خلال الاثني عشرة شهرا من حكمه، قتل مئات المحتجين قمع آلاف الناشطين وضربوا واعتقلوا من قبل بلطجيته فقط لأنهم تحركوا سياسيا ضده.

لقد تم تنظيم حملات اضطهاد ضد المسيحيين والشيعة وغيرهم من الأقليات الدينية. وانتهكت حقوق العمال بشكل منتظم. مرسي أعد انقلابا قانونيا داخل النقابة العمالية الرئيسية. وحكم على 21 من مشجعي كرة القديم البريئين بعقوبة الموت. وتم التحرش بالنساء جنسيا في الشوارع من أجل إرهابهن لكي يرضخن. كان يتم الدفع بمصر باتجاه دستور اسلامي قمعي ولاديمقراطي. وأعطى مرسي لنفسه سلطات خاصة تتجاوز حقوقه الدستورية. وأخيرا أعلن عن نيته دفع مصر باتجاه العاصفة الطائفية في سوريا.

ينصح "الديمقراطيون" الآن العمال بالصبر وبالانتظار حتى الانتخابات القادمة، وبأن "يعطوا الديمقراطية فرصة" وما إلى ذلك. لكن هؤلاء "الديمقراطيين" يأكلون بشكل جيد ويسكنون في منازل أنيقة. يمكنهم أن الانتظار بما أن الديمقراطية البرجوازية التي يدافعون عنها قد أعطتهم حتى الآن نتائج مرضية جدا. لكن الجماهير لا يمكنها الانتظار. لقد عانوا من الجوع طيلة 12 شهرا بينما يعيش الآخرون في الوفرة. وهم بدون مأوى بينما يعيش الآخرون في الرفاهية. وحتى الناس الذين صوتوا لمرسي على أمل ببعض التحسن رأوا آمالهم تتحطم. إن شدة غضبهم تتناسب مع درجة توقعاتهم.

إن الديمقراطية بالنسبة للجماهير ليست كلمة فارغة. إن المحك الحقيقي للديمقراطية هو إن كان بإمكانها أن تملئ البطون الفارغة. لم تندلع الثورة المصرية من أجل توفير مناصب مربحة لمحترفي السياسة. لقد كانت انتفاضة للجماهير ضد الاستغلال والبطالة والفقر. خلال الثورة يتغير مزاج الجماهير بسرعة البرق. وعلى النقيض من ذلك، آلة الديمقراطية البرلمانية بطيئة وتتخلف وراء الأحداث. لقد كانت شرعية مرسي المزعومة مبنية على أقلية من الأصوات، وقد تبدد معظم الدعم الذي كان يتمتع به في ذلك الحين.

مراحل الثورة المصرية

ليست الثورة مسرحية من مشهد واحد. إنها تتطور عبر عدة مراحل، تحاول الجماهير خلالها ايجاد مخرج من الأزمة، باحثة في البداية عن هذا الحزب أو الزعيم السياسي ثم عن غيره. في المراحل الأولى، والتي تتميز بالدخول المتفجر للجماهير إلى مسرح السياسة، تقودهم قلة الخبرة السياسية والسذاجة إلى أخذ الطريق الأقل صعوبة. لكنهم سرعان ما يتعلمون أن الطريق "السهل" هو الأكثر صعوبة وإيلاما.

يشرح تروتسكي:

«لا تنخرط الجماهير في الثورة بخطة معدة لإعادة التنظيم المجتمعي، بل بشعور حاد بأنها غير قادرة على تحمل النظام القديم. وحدها الفئات القيادية في الطبقة من تمتلك برنامجا سياسيا، وحتى هذه ما تزال بحاجة إلى امتحان في محك الأحداث، وموافقة الجماهير. إن السيرورة السياسية الرئيسية للثورة تتألف إذا من استيعاب الطبقة العاملة التدريجي للمسائل المنبثقة من الأزمة الاجتماعية - أي التوجيه النشيط للجماهير عن طريق التقديرات المتتابعة. إن المراحل المختلفة للعملية الثورية، والمثبتة بتغيير الأحزاب بطريقة يقصي فيها دائما الحزب الأكثر تطرفا الحزب الأقل تطرفا، تعبر عن الضغط المتصاعد للجماهير نحو اليسار - طالما لم تواجه الحركة عقبات موضوعية. وعندما تواجه تلك العقبات، يبدأ التراجع: خيبة أمل مختلف فئات الطبقة الثورية وتصاعد اللامبالاة ومن ثم تقوي موقع قوى الثورة المضادة. هذا، على الأقل، هو المسار العام للثورات السابقة. »

يمكننا رؤية نموذج مشابه لذلك في الثورة المصرية. ففي ظل غياب حزب ثوري قوي، تطلع قسم من الجماهير إلى الإخوان المسلمين، الذين كانوا الحزب الوحيد المنظم بشكل جدي في ذلك الوقت. قادة الإخوان المسلمين، الماهرون في الخداع، أخذوا الكثير من الحيطة لإخفاء المصالح المادية والطبقية الحقيقة التي تختبئ خلف خطابهم.

ولكن بمجرد ما وصلوا إلى السلطة أظهروا لونهم الحقيقي. قاموا بعقد صفقة مع قيادات الجيش، وخانوا جميع آمال أنصارهم.

الحرية و الشيوعية

الثورة المصرية الثانية بيان التيار الماركسي الأممي
٢

خروج الملايين إلى الشوارع يمثل بداية النهاية لحكم مرسي
٤

لا للتدخل الإمبريالي في سوريا!
٧

الانتخابات الإيرانية: أزمة النظام مستمرة
١٠

فليسقط أردوغان وحكومة اللصوص!
١٢

كل الدعم للعمال والشباب الثوريين! إعلان التيار الماركسي الأممي بخصوص تركيا
صفحة الغلاف الأخيرة

contact@marxy.com

خروج الملايين إلى الشوارع يمثل بداية النهاية لحكم مرسي

حميد علي زاده

الاثنين: 01 يوليوز 2013

على الرغم من أن هذا المقال قد كتب يوم الاثنين 01 يوليوز، ونشر على صفحات موقع الدفاع عن الماركسية في نفس اليوم، وبالتالي قبل الإعلان الرسمي عن إسقاط حكم محمد مرسي، فإنه توقع بوضوح مجمل الأحداث التي وقعت لاحقا، كما أنه يتضمن تحليلا ماركسيا يفسر الموقف الذي على الماركسيين والعمال والشباب الثوري اتخاذه تجاهها. إنه مقال يحتفظ بكل راهنيته لذلك نعمل على إعادة نشره باللغة العربية لقراءنا والمتعاطفين معنا.

لقد نهض الشعب المصري مرة أخرى ضد الدكتاتورية والفقر والفساد. يوم أمس، 30 يونيو، اكتسح ملايين المتظاهرين الشوارع في كل المدن الكبرى والبلدات من المناطق الريفية في صعيد مصر إلى المعاقل الصناعية في دلتا النيل وصولا إلى المناطق المتواجدة في الشمال. وقد وجد محمد مرسي والإخوان المسلمون، الذين اعتبرتهم الدول الغربية منقذي الرأسمالية المصرية، أنفسهم عاجزين تماما أمام الثورة. إن مصير مرسي الآن بين أيدي الحركة التي لديها كل الفرص لكنسه جانبا.

وقبل تحركات يوم أمس، اندلعت احتجاجات في القاهرة والإسكندرية وعدة محافظات مصرية، بما في ذلك الدقهلية والشرقية والزقازيق. تم حرق العديد من مقرات جماعة الإخوان المسلمين وجناحها السياسي حزب الحرية والعدالة في دلتا النيل والإسكندرية ونهبها، في الوقت الذي أدى تواصل الاشتباكات بين أنصار مرسي والثوار إلى سقوط العديد من القتلى ومئات الجرحى.

منذ الصباح الباكر ليوم 30 يونيو تجمع آلاف المصريين في الساحات وأمام المباني الرسمية في جميع أنحاء البلاد. وفي الغربية أغلق المتظاهرون أبواب عدة مبان لمجلس المدينة وعلقوا عليها لافتات كتب عليها "مغلقة بأمر من الثورة."

لكن ومع مرور الوقت – وأمام تفاجئ الجميع - اتخذت الحركة أبعادا ضخمة، أكبر من أي شيء شهدناه منذ بداية الثورة. في القاهرة، كان ميدان التحرير وجميع الطرق المؤدية إليه مكتظة تماما. كما يمكن أن نرى نفس الحشود في مصر الجديدة حول القصر الرئاسي حيث بدت وكأنها طوفان بشري غطى الشارع الواسع على مرمى البصر.

كانت المسيرات تأتي من كل ركن من أركان المدينة في تيار يبدو بدون نهاية. وقد ضمت مسيرة في الجيزة - بقيادة المرشح الرئاسي

فانقلب موقف الجماهير بشكل حاسم ضدهم، مما أدى مباشرة إلى الوضع الحالي. إن هذا يمثل مرحلة جديدة من الثورة المصرية على مستوى نوعي أعلى.

سوف تكون هناك سلسلة كاملة من الحركات والاضطرابات، وكذلك سلسلة كاملة من الحكومات غير المستقرة، لأنه ليس هناك من حل ممكن لمشاكل مصر على أسس رأسمالية. ستكون هناك انتفاضات جديدة، لكن ستكون هناك أيضا مراحل من التعب وخيبة الأمل واليأس والهزائم بل وحتى الردة الرجعية. لكن كل انقطاع سيتبعه انفجار جديد. يجد هذا الوضع جذوره في طبيعة المرحلة.

هل يمكن للجماهير أن تحسم السلطة؟

لقد كانت هذه الحركة الملهمة حركة جماهيرية بحق. تشكلت اللجان الجماهيرية في كافة أنحاء البلاد. وتمت الدعوة إلى إضراب عام. واحتلت الملايين الشوارع. الحكومة وجدت نفسها معلقة في الهواء. حاصر المحتجون القصر الرئاسي، وأقفلوا البوابات ووضعوا لافتات تقول: "مغلق بأمر من الثورة".

مباني الحكومة احتلها الناس العاديون: البنائون والنجارون وأصحاب المتاجر والموظفون والطلاب والأساتذة. وانضم إليهم في بعض الحالات الجنود والضباط العاديون. وانضم رجال الشرطة في زيهم الرسمي إلى المتظاهرين للتعبير عن تضامنهم.

لم تكن هناك أية محاولات لإرسال الجنود الى ساحة التحرير، كما حدث قبل سنتين، خوفا من أن يصابوا بالعدوى الثورية. لقد تحركت قيادات الجيش ضد مرسي لأنه لم يكن لديها أية خيارات أخرى. لو أنها لم تفعل ذلك لكان هناك خطر حقيقي بأن تفقد السيطرة على الجيش نفسه. إذ تحت تأثير الضغط الهائل لحركة ملايين الأشخاص، ليس من المستبعد أن ينشق الجيش نفسه، بحيث يتحرك قطاع من الضباط الصغار نحو اليسار كما حدث مع ناصر في 1952. وفي ظل غياب حزب ثوري قوي يبقى هذا السيناريو ممكنا.

خلال الأيام الأخيرة في مصر، كانت السلطة في الشارع بانتظار أن يلتقطها أحد. والمأساة هي أنه لم توجد أي قيادة حقيقة لتقوم بذلك. لقد تم إسقاط مرسي بثورة، بالضبط كما أسقط القيصر في روسيا في فبراير 1917. لكن خبرة الثورة الروسية أظهرت أنه ليس من الكافي اسقاط النظام القديم. إذ ينبغي تعويضه بشيء ما. في حالة روسيا كان وجود الحزب البلشفي بقيادة لينين وتروتسكي العامل الحاسم الذي سمح بانتصار الثورة. لكن لا وجود لمثل ذلك الحزب في مصر. لابد من بنائه في خضم الأحداث.

في الواقع كانت السلطة بأيدي الشعب. لكن إن لم يتم تنظيم هذه السلطة فإنه يمكنها أن تفلت من بين أياديهم. وعندما ستهدأ الحركة ويعود الناس الى حياتهم اليومية، سوف يخطف السياسيون المحترفون والوصوليون والتجار الثورة ويعقدون اتفاقيات قذرة من خلف ظهر الشعب. لن يتغير شيء، وبعد سنة أو ما شابه ستضطر الجماهير إلى العودة إلى الشوارع.

يقول النقاد البرجوازيون للثورة: "إن الناس يتصرفون بدون عقلانية". "إن مشاكل مصر أصعب من أن تحل في غضون بضعة أشهر". نعم صحيح أن مشاكل مصر صعبة جدا. لكنها لهذا السبب بالذات، لا يمكن أن تعالج بأنصاف الحلول. إن المشاكل المستعصية تتطلب حلولا جذرية. والحقيقة الواضحة هي أن جوهر المشكلة ليس في هذه الحكومة أو تلك، أو في هذا الرئيس أو ذاك. إن سبب المشكلة هو أزمة الرأسمالية. ولا يمكن حلها إلا بإسقاط الرأسمالية واستبدالها باقتصاد مؤمم ومخطط تحت الرقابة الديمقراطية للطبقة العاملة.

الجيش غير قادر على البقاء في السلطة، لكن من المحتمل أن يحاول تشكيل ما يسمى بحكومة تكنوقراطية برئاسة برجوازي "ليبرالي" من أمثال البرادعي. من الممكن أن تكون هناك أوهام حول الجيش لدى العناصر الأكثر تأخرا من الجماهير، على الرغم من أن سلطته ليست بالعظمة التي تدعيها وسائل الإعلام الغربية. ليست هناك أوهام حول الجيش بين فئات الشعب الأكثر وعيا. والعناصر الشبابية الأكثر كفاحية متجمعة حول تحالف فضفاض يدعى تمرد، هو من أعطى شكلا لتطلعات الجماهير الثورية. أصدرت حركة تمرد بيانا قبل سقوط مرسي وقالت ما معناه أن «الولايات المتحدة تحاول التأثير على الجيش وعلى مرسي، لكن على الجميع أن يعلم أن إرادة ثورة الشعب أقوى».

هذا الكلام صحيح مائة في المائة. يجب أن يكون شعار الثوار الأكثر ثباتا: «لا ثقة بالسياسيين البرجوازيين الذين يريدون سرقة الثورة والمساومة على مكتسباتها كما يساوم التجار في السوق. لا ثقة في اناس مثل البرادعي، والذين لا يمثلون سوى أنفسهم لكنهم يدعون الحق في التكلم باسم الثورة».

أمثال هؤلاء الناس غير قادرين على حل المشاكل الملحة للشعب المصري. لكن كيف يمكن حل هذه المشاكل؟ إن العمال الروس أقاموا السوفييتات - أو المجالس العمالية - من أجل إعطاء تعبير منظم للحركة. في مصر أيضا بدأت اللجان الثورية بالظهور. هذه هي الأداة التي يمكن بواسطتها أن تعبر آمال الجماهير عن نفسها بشكل مناسب. على اللجان أن تترابط على المستوى المحلي والإقليمي والوطني. سيمثل هذا بديلا ديمقراطيا وثوريا حقيقيا عن الدولة البرجوازية الفاسدة والقمعية.

لا يستطيع شعب مصر انتظار الجيش أو أي أحد آخر كي يتخذوا قرارات عوضا عنه. يجب تطبيق الرقابة العمالية بشكل فوري في المعامل وأماكن العمل لضمان الإنتاج وحماية ظروف وحقوق العمال وفضح فساد وتلاعب وسوء إدارة المدراء والبيروقراطيين.

من أجل الدفاع عن الثورة ضد الهجمات الإرهابية لمؤيدي الرئيس المخلوع والعناصر الإسلامية الفاشية، يجب على العمال أن يتسلحوا وينتظموا في مليشيات مرتبطة باللجان الثورية. يجب إقامة المحاكم الشعبية الثورية بارتباط مع اللجان الثورية، من أجل اعتقال ومحاكمة أعداء الثورة ومعاقبة أولائك المتورطين في جرائم ضد الشعب.

فلتكن شعاراتنا:

1. الخبز! الشغل! والمأوى!
2. لنصادر ثروة الأغنياء الذين نهبوا ثروات مصر لأجيال ولنستخدمها لإعادة بناء البلد المحطم
3. فليسقط الرأسماليون والبيروقراطيون الذين سرقونا واستغلونا!
4. من أجل حكومة العمال والفلاحين تأمم البنوك والشركات الكبرى تحت الرقابة الديمقراطية للعمال وتستخدم ثروات مصر لمصلحة ملايين الكادحين وليس حفنة الأغنياء الطفيليين.
5. من أجل برنامج للأشغال العمومية لبناء المدارس والمستشفيات والطرقات والمنازل، لتأمين الشغل للعاطلين وفي نفس الوقت حل مشكلة رداءة السكن والتشرد.
6. فلنشكل لجان معارك منتخبة في كل أماكن العمل وكل منطقة ومدرسة وجامعة.
7. لا تثقوا إلا بأنفسكم وبلجانكم الشعبية المنتخبة ديمقراطيا.
8. راقبوا قادتكم. فإن لم يتصرفوا حسب رغباتكم، اعزلوهم واستبدلوهم بمن سيتصرفون وفق رغباتكم.
9. كل السلطة للجان الثورية!
10. عاشت الثورة العربية الاشتراكية!

الناصري حمدين صباحي ورئيس المركزية النقابية الحديثة الاتحاد المصري للنقابات المستقلة ، كمال ابو عيطة- عشرات الآلاف من المتظاهرين .

واندمجت هذه المسيرة مع مسيرة أخرى كانت بقيادة زعيم المعارضة الليبرالية محمد البرادعي في ساحة النهضة في نهاية الشارع.

وعند مرورها أمام مركز شرطة الدقى تلقى المحتجون تحايا ضباط الشرطة من ذوي الرتب الصغرى الذين كانوا يقفون أمام مركز شرطة الدقى يحملون أعلاما لدعم المحتجين، وكان بعضهم يحمل لافتات موجهة إلى الرئيس مع رسالة واحدة: "ارحل!"

كما شارك شباب الالتراس الاهلاوى، مشجعو نادي الأهلي بالقاهرة، بقوة في الاحتجاج باستخدام أغانيهم والليزر الأخضر مما رفع من الحماس أكثر.

وكانت الشعارات التي رفعت موجهة أساسا ضد الإخوان المسلمين ودفاعا عن الثورة والمطالبة بسقوط النظام. والشعارين الأكثر شعبية كانا هما شعار: "ارحل!" وشعار انتفاضة 25 يناير ضد مبارك: "الشعب يريد إسقاط النظام!"

كان هناك أشخاص من جميع المشارب، من ربات البيوت إلى العمال والطلبة، من الملحدين والعلمانيين إلى المسلمات المحجبات بالكامل، الرجال والنساء، صغارا وكبارا. وفي طريقهم إلى ميدان التحرير أو القصر الرئاسي توقف العديد من المتظاهرين من أجل مصافحة الجنود الذين يحرسون المباني الرئيسية والتقاط الصور معهم. وحسب تقرير لرويترز فقد صعد على الأقل ستة من ضباط الشرطة رفيعي المستوى إلى المنصة بميدان التحرير لدعم المتظاهرين. ووفقا لهيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، انضم ضباط الشرطة إلى المتظاهرين في الاسكندرية، بل وقد استقل بعضهم حتى سيارات الشرطة.

من الواضح أنه كان لسنتين من النشاط الثوري المكثف من قبل الجماهير تأثير على جهاز الدولة. في وقت سابق من العام كان هناك إضراب وطني لضباط الشرطة احتجاجا على استخدامهم لقمع الشعب. وهناك أيضا تقارير عن نقابات للشرطة يجري تشكيلها، خصوصا من قبل العناصر الشابة.

وحسب تقارير من الإسكندرية، حيث خرج مئات الآلاف إلى الشوارع، قالت ياسمين فتحي على موقع الأهرام أون لاين إن مكان الاحتجاج كان "مكتظا، وكان الناس عاجزين عن التحرك". وأضافت أن الآلاف والآلاف من المتظاهرين ما زالوا يتدفقون الى المنطقة..

وقال احد المتظاهرين الشباب، وائل نبيل، للمصدر نفسه في الإسكندرية، إنه عازم على الاستمرار في الاحتجاج إلى أن يرحل مرسي، حتى ولو كان ذلك يعني الانتظار لمدة عام كامل.

"كان مبارك يقمعنا، لكنه على الأقل قدم لنا الخدمات؛ إنه على الأقل لم يقطع علينا الكهرباء والماء والبنزين مثلما يحصل الآن."

وأضاف نبيل: "لم يتغير شيء؛ فراتبي لم يرتفع. وزوجتي حامل كيف سيمكنني توفير حاجيات طفلي؟"

في مدينة المحلة معقل البروليتاريا الصناعية تجمع مئات الآلاف من المتظاهرين في ساحة الشون. وقال الناشط العمالي البارز كمال الفيومي لموقع الأهرام أون لاين في وقت مبكر من اليوم:

"لا يجرؤ الإخوان المسلمون على تنظيم الاحتجاجات في المحلة. لقد صوت سكان المدينة ضد الدستور وضد الرئيس مرسي وهم يرفضون وجود الجماعة في السلطة.

"إني أتوقع خروج حوالي مليون شخص إلى شوارع المحلة بعد ظهر هذا اليوم.

"فقط 10 % من عمال شركة مصر للغزل والنسيج المملوكة للدولة في المحلة هم من يعملون اليوم، بينما سيشارك الآخرون في الاحتجاج.

"إن الرئيس محمد مرسي مبارك فشل في الوفاء بأي من وعوده الانتخابية.

"لقد ساهمت المحلة بكثافة في إزالة مبارك من السلطة، وستفعل نفس الشيء مع مرسي."

وأضاف أنه سيتوجه في وقت لاحق مرة أخرى إلى المنطقة الصناعية في مدينة المحلة غدا (الاثنين)، و"بحلول ذلك الوقت، إذا لم يتم اسقاط النظام سننضم إلى الاعتصام وسندعو إلى العصيان المدني."

من بين الشعارات التي هتف بها المحتجون في ساحة الشون في المحلة كان هناك شعار: "عبد الناصر قالها زمان... الإخوان ملهمش أمان"، وهو الشعار الشهير في إشارة إلى الرئيس اليساري القومي الراحل جمال عبد الناصر الذي يشهد إرثه تصاعدا للشعبية في مصر.

نفس الوضع شهدته مدينة المنصورة المجاورة، وفي محافظة الشرقية وفي السويس.

في دمياط بشمال مصر، ذكر حاتم البياع من حزب التحالف الشعبي الاشتراكي أن المتظاهرين في المدينة، والذين يقدر عددهم بعدة آلاف، استولوا على مقر المحافظة ومكاتب مديرية التربية والتعليم. وبالتنسيق مع الموظفين داخل مكاتب المحافظة، خطط المحتجون المناهضين لمرسي لاحتلال المباني الحكومية الأخرى لمنع محافظ دمياط المعين مؤخرا طارق فتح الله خضر من دخول مكتبه. وفي سياق مماثل تم إغلاق سبعة مبان لمجلس المدينة من قبل المحتجين في محافظة المنوفية.

تكشف هذه الأمثلة عن مزاج التمرد الذي يتزايد مع عدم اقتصار الجماهير على الاحتجاجات في الشوارع بل قيامها باتخاذ إجراءات مباشرة ضد مؤسسات الدولة.

ووفقا لوزارة الداخلية كان هناك 3 ملايين محتج في الشوارع في حين قدر مسؤولون في جيش المجهولين (anonymous) الرقم بحوالي 14 مليون محتج. وعلى الرغم من أنه لا يمكن التأكد من هذه الأرقام فإنه من الواضح أن هذه كانت واحدة من أكبر الاحتجاجات في تاريخ مصر. إن هذه المظاهرات من حيث النطاق تمتد أكثر حتى من ثورة عام 2011 لأنها اكتسبت طابعا جماهيريا في جميع أنحاء مصر، بينما في عام 2011 تجمعت الأغلبية الساحقة من الناس في ميدان التحرير.

ميزان القوى

قام الإخوان المسلمون، الذين رأوا العاصفة قادمة، بحشد قواتهم على مدى الأسبوع الماضي. وقد تمكنوا في عدة مناسبات من جمع حشود من عشرات الآلاف وربما مئات الآلاف. نظمت القوى الإسلامية اعتصاما أمام مسجد رابعة العدوية في مدينة نصر بالقاهرة يوم الجمعة وبقيت هناك حتى مظاهرة يوم الأحد. كما نظمت مسيرة حاشدة مماثلة الأسبوع الماضي، والتي ضمت مئات الآلاف.

كان التحرك على درجة عالية من التنظيم وكان محاطا بعصابة من الحراس يرتدون ملابس واقية ويحملون الهراوات. كان من المفترض أن يكون هذا النشاط "لأغراض دفاعية" فقط، لكن تأكد أن ذلك مجرد كذب حيث تعرض العديد من المتظاهرين للهجوم من قبل بلطجية إسلاميين يرتدون ذلك الزي.

حقيقة أن مرسي ما زال قادرا على حشد بعض القوى تدل على أنه ما يزال يمتلك نواة صلبة من المؤيدين. لكن حجم تجمعاتهم ظهرت باهتة بالمقارنة مع الملايين التي خرجت ضدهم يوم أمس. وتأكد هذا من حقيقة أن جماعة الإخوان المسلمين استخدموا كامل وزن أجهزة الدولة لضمان إقبال كبير.

وكما أشار احد قراء الجارديان:

"إن ما فشل صحفيو الجارديان في الإشارة إليه هو ما يلي: قد يكون هناك 20,000 أو أكثر من أنصار مرسي في مصر الجديدة لكنهم يمثلون كل قاعدة جماعة الإخوان المسلمين الذين تم نقلهم بالحافلات من جميع أنحاء البلاد، وقدمت لهم الإغراءات المالية والغذائية ليصلوا. وعلى النقيض من ذلك فإن الاحتجاجات في ميدان التحرير، وأمام وزارة الدفاع، وطنطا، والإسكندرية، وميناء السويس، والمنوفية، والمحلة، وغيرها، تتكون من أناس لم يتلقوا الحلويات ولم يتم تنظيمهم من قبل أي حزب أو طائفة دينية . كان ميدان التحرير ممتلئا بالكامل في الساعة 16:00 عندما تكون درجات الحرارة أكثر من 30 درجة مئوية. تخيلوا حجم الحشد خلال المساء عندما يكون الجو أكثر برودة".

محنة الجماهير

بعد أكثر من سنة على وجود الإخوان المسلمين في السلطة اتضح لمعظم المصريين أن لا شيء جوهري قد تغير في المجتمع. فالطبيعة غير الديمقراطية للنظام ما تزال كما هي. مازال جهاز الدولة القديم ثابتا في مكانه والمسؤولون عن مقتل مئات الشهداء خلال الثورة لم يقدموا إلى المحاكمة. الفساد والمحسوبية في ازدهار - على الرغم من أنهما قد صارا الآن لصالح المكون الملتحي من الطبقة الحاكمة.

ما يزال آلاف المناضلين في السجن. وتقمع المظاهرات السلمية كل يوم والهجمات الطائفية الدينية آخذة في الازدياد. خلال الأسبوع الماضي فقط تم قتل أربعة مسلمين شيعة بوحشية على يد غوغاء من الإخوان والسلفيين المتطرفين. وجاء ذلك بعد فترة كاملة من التحريض ضد الشيعة من قبل العديد من رجال الدين السلفيين المعروفين. وعلى الرغم من أن مرسي قد أدان الجريمة فإنه لم يفعل الكثير بخصوص هذا الموضوع. يبين هذا أيضا كيف أن مرسي صار يعتمد بشكل متزايد على التيار السلفي المتطرف مع شعوره بالضعف المتزايد على مدى العام الماضي. وقد استقال عشرات من الوزراء ونواب الوزراء من حكومته ولم يتبق معه سوى العناصر الأكثر تطرفا.

وفي الوقت نفسه يرخي الوضع الاقتصادي بثقله مثل جبل هائل على كاهل الجماهير. البطالة والجوع والفقر آخذون في الارتفاع بسرعة. تمثل البطالة اليوم أكثر من 13 %، مقارنة مع معدل 9 % في عام 2010. وتظهر أحدث البيانات أن ربع السكان يعيشون في الفقر، وهذا الرقم آخذ في الارتفاع.

في استطلاع أجري مؤخرا، عندما سئل المستجوبون عن ارتياحهم لحكومة مرسي جاءت الإجابات دامغة: ففيما يتعلق بمسألة الارتياح لكفالة الحكومة للحقوق والحريات عبر 27٪ عن رضاهم، بينما عبر 72٪ عن عدم رضاهم. أما عن السؤال حول الرضا على قدرة الحكومة على خلق فرص اقتصادية: عبر 25٪ من المستجوبين عن رضاهم، مقابل 74٪. وعن سؤال حول الرضا على إجراءات الحكومة

لحفظ أمن المواطنين والحفاظ على النظام: عبر ٪26عن رضاهم، مقابل ٪74. وعن سؤال حول الرضا على إجراءات الحكومة لدعم الخدمات التي تساعد في تقديم الرعاية الأسرية في مجال الصحة، والتعليم، الخ: عبر ٪26 عن رضاهم، مقابل عدم رضا ٪74.

بسبب خيبة أملهم في حكم الإخوان المسلمين وانسحاقهم تحت وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة، خرج العمال والفقراء والشباب، بل وحتى أجزاء كبيرة من أبناء الطبقات الوسطى، يوم الأحد للتعبير عن غضبهم وسخطهم. وقال أحد المشاركين في ميدان التحرير:

"لقد قتل أخي في شارع محمد محمود قبل 18 يوما، كان عمره 25 سنة فقط، كان اسمه مصطفى. لو كان لدي المال كنت سأغادر البلد وأسافر إلى الخارج لأنه لا يوجد عمل هنا، على الرغم من أني أمتلك شهادة. إن المصريين يعيشون حاليا في فقر مدقع. لم تجد العدالة مجراها بعد موت أخي، ليس هذا ما طالبت به الثورة. أشعر وكأن مرسي يعيش في عالم آخر، إنه يتخذ قرارات غير شعبية ويستمر في قول أشياء غير شعبية مثل الإشادة بنفس قوات الشرطة الذين كانوا مسؤولين عن موت أخي".

في مكان آخر في ميدان التحرير، قالت خيرية، وهي ربة بيت عمرها 37 سنة من مدينة الشيخ زايد، والمتواجدة في الشارع مع زوجها، وهو سائق سيارة أجرة، و تحمل ابنتها البالغة من العمر ثلاث سنوات على كتفها، لموقع الأهرام أون لاين إنها تريد أن يرحل مرسي فورا وأن يأخذ الجيش السلطة، لأن مرسي تسبب في نزيف البلاد.

وأضافت خيرية: " نرى الكثير من الناس في الشوارع يأكلون القمامة والكثير من الناس يبقون في المنزل لأنهم لا يستطيعون العثور على عمل"، وأكدت أنها في طريقها إلى ميدان التحرير من أجل "القتال حتى آخر لحظة."

انعدام الثقة في القادة

اندلعت أول حركة كبيرة ضد حكومة مرسي في شهر دجنبر 2012، لكنها توقفت نظرا لعدم وجود قيادة. ليس لمن يسمون بقادة المعارضة أي بديل يقدمونه ولا أية خطة لتطوير الحركة إلى الأمام. وبسبب خوفهم من احتمال فقدانهم للسيطرة على الحركة، رفضوا الدعوة إلى الإضراب العام أو تقديم خطة معركة ذات مصداقية. وبدلا من ذلك لجئوا إلى الدعوة لعقد الاجتماعات والمزيد من المناقشات مع مرسي في حين عملوا على تشكيل جبهة للإنقاذ الوطني مع عمرو موسى السياسي الذي له علاقات مباشرة مع النظام القديم.

وفي نهاية المطاف أدى هذا الركود وعدم وجود منظورات بالحركة إلى التوقف وفتح فترة من التعب والتراجع طيلة فصل الربيع حيث لم تقع احتجاجات كبرى - على الرغم من حدوث العديد من الإضرابات والمظاهرات الصغيرة المعزولة. وفي حين استمرت المشاكل الرئيسية في المجتمع قائمة، لم تر الأغلبية الساحقة من السكان أي بديل تنتظم حوله. في الواقع كان هناك رد فعل ضد المؤسسات السياسية برمتها.

وقد عبرت إحدى المتظاهرات عن هذه المشاعر، في تصريح لموقع الأهرام أون لاين يوم الأحد، حين قالت إنها لم يعجبها أي من المرشحين للرئاسة في العام الماضي، مثل عمرو موسى ومحمد البرادعي، "لا أعتقد أن أيا منهم يصلح لهذا المنصب، يجب أن يكون الرئيس شخصا خارج أي من الحركات السياسية القائمة".

وقد تأكد هذه أيضا في استطلاع حديث للرأي أجري بين 5000 مستجوب. ففي ردهم على سؤال حول مصداقية الشخصيات السياسية، سجلوا جميعهم، بمن فيهم مرسي، أقل من ٪30، في حين سجل الإسلامي الليبرالي أبو الفتوح، 33 ٪.

كان السياسيان الوحيدان اللذان حصلا على درجات عالية هما جمال عبد الناصر وأنور السادات (بنسبة 73 ٪ و 93 ٪ على التوالي) وكلاهما متوفيان. الشخص الوحيد الذي ما يزال على قيد الحياة والذي تمكن من تسجيل نقاط مصداقية عالية هو باسم يوسف، الذي يقدم برنامجا انتقاديا سياسيا شهيرا مماثلا لبرنامج جون ستيوارت الأمريكي ديلي شو.

ليس الوضع أفضل بين قوى اليسار. فكما سبق لنا أن شرحنا من قبل، تبنت قيادة حزب الاشتراكيين الثوريين، الذي هو أكبر مجموعة يسارية ويمتلك قاعدة كبيرة من الشباب، موقفا إجراميا أثناء الانتخابات الرئاسية السابقة من خلال تقديمها للدعم لمحمد مرسي في الجولة الثانية.

في ذلك الوقت كتب سامح نجيب، القيادي في جماعة الاشتراكيين الثوريين:

"إن انتصار مرسي، مرشح الإخوان المسلمين، يعد إنجازا كبيرا في مسار دحر هذه الثورة المضادة ودحر هذا الانقلاب. إن هذا في الوقت الراهن انتصار حقيقي للجماهير المصرية وانتصار حقيقي للثورة المصرية.

"قد لا يبدو هذا واضحا ظاهريا. فالكثير من الناس، وخاصة في الغرب، وأيضا هنا، يتبنون موقف كراهية الإسلام مما لا يسمح لهم بأن يروا طبيعة الإخوان المسلمين ... "

واليوم صار من الواضح أن جماعة الإخوان المسلمين يمثلون ثورة مضادة رأسمالية خالصة ولا شيء غير ذلك. لو أن قادة الاشتراكيين الثوريين أوضحوا هذا في ذلك الوقت، اقتداء بالبلاشفة في روسيا خلال فترة ما بين فبراير وأكتوبر عام 1917، كانوا سيتمكنون من النمو على نطاق واسع خلال العام الماضي، وسيكونون الآن قادرين على لعب دور حاسم. لكن موقفهم أدى فقط إلى عزلهم عن الحركة لأنه يسير في اتجاه مناقض تماما لمسار الواقع كما يظهر اليوم.

تمرد

لم تقدم أي من القوى السياسية الرئيسية في مصر طريقا للمضي قدما للثورة أو بديلا سياسيا حقيقيا. من أعراض هذا الواقع أن المبادرة للدعوة إلى اليوم الاحتجاجي لم تأت من أي من الجماعات السياسية القائمة بل من منظمة قاعدية تتألف من نشطاء عاديين من مختلف أنحاء مصر. بدأت منظمة تمرد حملة جمع توقيعات لإسقاط الرئيس مرسي. كان هدفها الأصلي جمع 15 مليون توقيع قبل احتجاجات 30 يونيو - التي تمثل الذكرى الأولى لانتخاب مرسي. لكنهم تمكنوا في النهاية من جمع 22 مليون توقيع. بينما لم يحصل مرسي سوى على 13 مليون صوت خلال الجولة الثانية من انتخابات العام الماضي، في حين حصل على خمسة ملايين صوت فقط في الجولة الأولى (من أصل ما مجموعه 50 مليون ناخب مسجل).

وهذا يفضح أيضا نفاق مرسي عندما يدعي أن لديه "الشرعية الديمقراطية"، لأنه تم "انتخابه من قبل غالبية المصريين". إن تأييد مرسي اليوم هو بالتأكيد أقل بكثير من تلك الخمسة ملايين صوت التي حصل عليها خلال الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية.

النظام في أزمة

لقد تم إبطال شرعية حكومة مرسي، ليس بالوثائق القانونية ولا بصندوق الاقتراع، بل في الشوارع حيث قام الملايين من المؤيدين للثورة باستعراض عظيم للقوة.

وبينما أبدى مرسي عموما موقفا متعجرفا جدا تجاه مطالب الشارع، فقد كان واضحا أنه واقع تحت الضغط. وعلى الرغم من أنه رفض إعطاء أي تنازلات جدية فقد قال " إنني أقدم اليوم كشف حساب عن السنة الأولى لحكمي، بكامل الشفافية، إلى جانب خريطة طريق. بعض الأشياء تحققت والبعض الآخر لم يتحقق. لقد ارتكبت أخطاء بشأن عدد من القضايا". ويقال إنه في نفس الوقت كانت هناك طائرة في القصر مستعدة لإجلاء الرئيس إذا لزم الأمر. حتى زعيم حزب النور السلفي كان أكثر اطلاعا على الوضع حيث حث مرسي على تقديم تنازلات لتجنب إراقة الدماء.

كما أوضحنا مرات عديدة من قبل، لا يمكن للإسلاميين أبدا حل أي من مشاكل الثورة بسبب أن المشاكل الرئيسية مثل الفقر والبطالة تجد جذورها في النظام الرأسمالي وليست مقتصرة على مصر. وكما توقعنا فإن الإخوان المسلمين باعتبارهم مدافعين عن النظام سيتواجهون في نهاية المطاف مع الثورة. إن ما نشهده ليس فقط بداية النهاية لمحمد مرسي، بل أيضا لتيار الإسلام السياسي الذي انفضح بكونه مجرد حركة برجوازية رجعية.

إن الضغط من الأسفل يسبب انقسامات في الأعلى. كانت هناك خلال التحركات عدة دعوات للجيش للتدخل وتولي السلطة. لكن في حين كانت قيادات الجيش ترفض إلى حدود الأسبوع الماضي القيام بذلك، وقالت إنها ستعمل فقط على ضمان النظام – مما كان يشكل تحذيرا ضد الثورة – فقد تغيرت لهجتها في الأيام التي سبقت 30 يونيو.

قال مصدر عسكري رفيع لصحيفة الغارديان يوم الخميس إن الجيش لا يريد أن يتدخل. لكنهم ذكروا أنه إذا كانت احتجاجات يوم الأحد واسعة النطاق ومطولة كتلك التي أشعلت ثورة 2011 بمصر، وإذا اندلعت مواجهات خطيرة بين أنصار مرسي ومعارضيه، فإن الجيش قد ينظر إلى الاحتجاجات باعتبارها أكثر شرعية في التعبير عن إرادة الشعب من الانتخابات التي أوصلت مرسي إلى منصبه قبل عام - وبالتالي سيتدخل لتسهيل انتقال السلطة إلى حكومة انتقالية تكنوقراطية.

بينما تتم كتابة هذه السطور أصدر الجيش بيانا جاء فيه أن "إن القوات المسلحة تمهل جميع القوى السياسية 48 ساعة كفرصة أخيرة لحل المشاكل القائمة وإلا فإنها ستعلن عن خريطة للمستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها بمشاركة جميع الأطراف بما فيها الشباب، ودون إقصاء لأحد.".

لدا الجيش المصري تقليد طويل من التدخل في السياسة. لكن هذا لم يكن فقط كقوة مضادة للثورة. إن الجماهير في مصر وخاصة الجنود والضباط ذوي الرتب الدنيا يتذكرون جيدا أن انقلابا عسكريا هو الذي أدى قاد ثورة عام 1952 وأطاح بنظام الملك فاروق الممقوت. ليس الجيش معزولا عن ضغوط المجتمع، بل يعكس نفس الضغوط. إن الجنرالات الذين أحسوا بالأرض تهتز تحت أقدامهم سارعوا لكي لا يظهروا عراة بدون جيش. إن ما تظهره ردة فعل قيادات الجيش - التي تشكل جزءا من الطبقة الحاكمة في مصر - حقا هو القوة كاسحة للثورة وضعف البرجوازية.

في ظل هذه الظروف سوف يهدف تدخل جنرالات الجيش إلى منع الثورة من التقدم أبعد، وتقديم نوع من المخرج الدستوري للأزمة الثورية، ربما عن طريق تشكيل حكومة تسيير الأعمال، تضم

بعض الشخصيات من المعارضة الليبرالية والبرجوازية مع الدعوة إلى انتخابات مبكرة. إن آخر شيء يريده جنرالات الجيش هو قيام الجماهير الثورية بالإطاحة مرسي بقواتها الخاصة. هذا هو معنى بيانهم. إن ما يقولونه لمرسي هو: إذا كنت لا تستطيع السيطرة على الجماهير، فرجاء تنحى جانبا ولا تجعل الأمور أسوء، وإلا فإننا سوف نتدخل.

على الحركة أن تمضي قدما

يوم أمس أصدرت لجنة تنسيق 30 يونيو قرارا تقول فيه: "نشكر الشعب المصري الذي ثار بالملايين من أجل مصر حرة، حرة من الفاشية والاستبداد والظلم"، وقامت في نفس الوقت بالتنديد بمرسي قائلة: "الرئاسة أصدرت بيانا يقلل من شأننا ومن شأن مطالبنا المشروعة ومن المليون شخص الذين تظاهروا في جميع ساحات مصر."

وعدت اللجنة "بالوقوف إلى جانب الناس ومطالبهم العادلة" وإلى اتخاذ مزيد من الإجراءات "بجميع الوسائل الديمقراطية التظاهر والاعتصامات والإضرابات ومحاصرة كل مؤسسات الدولة. ونطالب بمحاكمة جميع المسؤولين عن التعذيب والقتل والتحريض ضد الشعب والدعوة إلى الإرهاب الذي قامت به جماعة الإخوان المسلمين".

نحن ندعم تماما هذا القرار. في الواقع لقد قامت الجماهير بالفعل في العديد من البلدات والمدن باحتلال مقرات المحافظين ومنعهم من أداء وظيفتهم.

تماما كما في ثورة 2011، إن إعلان إضراب عام أمر حاسم من أجل إسقاط النظام. ومن أجل التنسيق لهذا، ينبغي تشكيل لجان معارك في كل مصنع وحي والتنسيق بينها على المستوى الإقليمي والوطني.

يتزايد الضغط في المجتمع المصري والثورة تعود بقوة. وينبغي أن يكون هذا أيضا درسا لجميع أولئك المشككين الذين أعلنوا أن الثورة ماتت، وصاروا يشتكون من أن الثورة قد أفسحت الطريق للردة الإسلامية والرجعية. يكمن في عمق هذه المزاعم انعدام الثقة في قدرة الجماهير العاملة على استنتاج خلاصات ثورية متقدمة من تجربتهم الخاصة.

في الواقع، إن احتجاج يوم أمس يظهر المستوى المتقدم لوعي الجماهير وانخفاض مستوى وعي من يسمون بالقادة. ففي كل خطوة قطعتها الثورة لم يكن قادة هم من دفعوا الثورة إلى الأمام بل القواعد، في حين شكل القادة عبئا على كاهل الثورة. وحقيقة أن الحركة الحالية لها جذورها بين القواعد هو دليل قوي على ذلك.

لا يمكن للجماهير أن تثق سوى في قواتها الخاصة. لا يمكن لا لقيادات الجيش ولا للإخوان أو لأي من القوى البرجوازية الأخرى أن تقدم أي حل لأي من المطالب الملحة لعمال وفقراء مصر لأنها تمثل نفس النظام الرأسمالي الذي هو سبب مآسيهم. فقط عن طريق الاستيلاء على السلطة بأيديهم، وتخليص أنفسهم من أغلال المجتمع الرأسمالي سيتمكنون من تحقيق الإمكانيات الحقيقية التي يحبل بها المجتمع المصري.

- فليسقط مرسي!
- لا ثقة في قيادة الجيش!
- لا ثقة في الفلول!
- لا تثقوا إلا في قواتكم الخاصة!
- شكلوا لجان المعارك ونظموا إضرابا عاما لإسقاط الحكومة!
- كل السلطة للعمال والشباب الثوري!

لا التدخل الإمبريالي في سوريا!

آلان وودز

الخميس: 04 يوليوز 2013

إن إعلان أوباما أن الولايات المتحدة سوف تتجه لدعم المتمردين في سوريا يمثّل تحوّلا واضحاً في الوضع السوري. إن إعلان البيت الأبيض هذا يعبّر عن نية الولايات المتحدة تقديمها الدعم العسكري المباشر للمعارضة السورية للمرة الأولى. المتحدث باسم البيت الأبيض بان رودس لم يعطِ تفاصيل بشأن طبيعة المساعدة العسكرية ولكنه قال أن هذه المساعدة ستكون "مختلفة نوعيا وكميا عن المساعدة التي قدمناها سابقاً".

ما هو الموقف الصحيح الذي على الماركسيين والحركة العمالية اتخاذه تجاه ذلك؟

يدّعي البيت الأبيض أن سبب هذا التحوّل هو استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيماوية تجاه شعبه، وكانت الولايات المتحدة قد حذرت من أنّ استخدام الأسلحة الكيماوية سيكون تخطياً لكل "الخطوط الحمر".

على كل مَن يعتقد أن ما يحرّك الامبريالية الأمريكية هو الدوافع الإنسانية فيما يخص الشعب السوري، أن يعيد التفكير ثانية. إن الإدعاء أن النظام السوري استخدم الأسلحة الكيماوية يعيدنا في الذاكرة مباشرة لحجة الولايات المتحدة بشأن استخدام العراق لأسلحة الدمار الشامل، من أجل اجتياح العراق منذ عشر سنوات. لقد كذبت أميركا وقتها، والآن تكذب مجدداً.

هذا النفاق المزعوم يمكن مقاربته من طريقة طرحه. رودس، نائب مستشار الأمن القومي للسيد أوباما، صرّح أن جهاز الاستخبارات الأميركي يعتقد أن «نظام الأسد استخدم الأسلحة الكيماوية، ومن ضمنها غاز الأعصاب، السارين، في مجال محدود، بمواجهة المعارضة، عدة مرات خلال السنة الماضية». (التشديد من عندنا)

قال أيضاً، إن ضباط الاستخبارات "واثقين من ذلك"، وقد أحصوا وفاة بين 100 و150 شخصاً نتيجة استخدام الأسلحة الكيماوية، "ولكن إحصاء عدد المصابين غير مكتمل بعد".

ويكمل رودس: «وقد قلنا مراراً أن استخدام الأسلحة الكيماوية ينتهك الأعراف الدولية ويتخطى الخطوط الحمر التي أرساها المجتمع الدولي منذ عقود.»

إن إعلان البيت الأبيض أتى في اليوم نفسه الذي أعلنت فيه الأمم المتحدة أن عدد الضحايا في الصراع في سوريا ارتفع إلى أكثر من 93 ألفا. الكل يعلم أن هذه الصورة تخفي حقيقة أفجع من ذلك أيضاً. فلا أحد يعلم بدقة عدد ضحايا حمام الدم الحاصل في سوريا، والصورة الحقيقية ربما تتجاوز المائة وخمسين ألف قتيل. التقرير وجد أن الوفيات كانت على اقل تقدير بمعدل 5000 شخص شهريا منذ تموز الماضي، وأن حوالي 30 ألفا قد قتلوا منذ تشرين الثاني حتى الآن. أكثر من 80% من الضحايا هم من الرجال، ولكن مكتب المفوض الأعلى لحقوق الإنسان قال أنه يوجد أكثر من 1700 ضحية من الأطفال الذين لم يتجاوزوا العاشرة.

كيف تم قتل هؤلاء؟ ليس بالأسلحة الكيماوية، بل بالرصاص، التفجيرات وحتى بالسكاكين. الآلاف تم ذبحهم، الكثير منهم قطعت حناجرهم. الأطفال تم قتلهم أمام أهلهم. وهذه الممارسات كلها لم تُعتَبَر "خطّاً أحمراً" لدى السيدات والسادات في واشنطن.

إن تغطية الإعلام الغربي للحرب السورية هي تغطية منافقة إلى أبعد مدى. هذا الإعلام يرى فقط الفظائع التي ترتكبها قوات النظام، ولا ترى كيف يجبر المتمردون طفلا على قطع رأس جندي سوري، ولا أبو سكار، آمر كتيبة عمر الفاروق، ينهش قلب أحد الجنود ويضعه في فمه وهو يصرخ «يا أبطال بابا عمر، اذبحوا العلويين وانهشوا قلوبهم وكلوها».

في 27 أيار، ارتكب المتمردون مجزرة بقرية الدوير وهي قرية مسيحية في نواحي حمص. وهذا كان فقط حلقة في مسلسل الإبادة الجماعية لهم: في الخالدية، تم سجن أعداد من العلويين والمسيحيين في مبنى ليتم تفجيره فيهم بالديناميت. المسيحيون يمثلون 10% من عدد السكان، والعلويون يمثلون 13%: المتمردون السنة يريدون القضاء على 23% من السكان السوريين. أكثر من 400 ألف مسيحي فرّوا من البلاد، حتى الآن. هل يرِد ذلك في هذا "الإعلام الحر"؟ هل يذكر هذه المعاناة؟

أحيانا يُجبَر هذا الإعلام على تغطيتها ولكن فقط من أجل أن يقلل من أهميتها، يقدم الأعذار لمرتكبيها، أو يبرؤهم منها. فقط في الأسبوع الأخير ألمح السناتور جون ماكين أن: «ممارسات مروعة يقوم بها الطرفان، ولكن قوات بشار تمارس الإجرام لترهيب الناس». إذاً ما هو الهدف من الفظائع التي يرتكبها الجهاديون؟ هل هي الروح الحماسية للشباب؟! عندما يقتل طفل أمام والديه لمجرد أنه تكلم عن الرسول، هل كان ذلك إظهاراً لغيرتهم الدينية؟ السناتور ماكين لا ينوّرنا بالإجابة على ذلك.

هؤلاء المنافقون المقرفون يجلسون بسعادة، يشوّهون الحقيقة، يفبركون هذه الفظائع عبر البروباغندا التابعة لهم لتوجيهها ضد النظام الذي لم تتوافق سياسته مع مصالحهم. هذا النظام الذي كانوا يأملون أن يسقط من دون المخاطرة بأرواح الجنود الأمريكيين في ذلك.

وبعد تفرّجهم بشكل لامبالٍ على ذبح أكثر من مئة ألف رجل وامرأة وطفل بالوسائل التقليدية، يحاولون الآن المجادلة بسخرية وقحة، أن مقتل مئة أو أكثر (وهم ليسوا أكيدين من العدد) بغاز السارين (الذي يعتقدون استخدامه) يعطيهم الضوء الأخضر للتدخل.

مع ملاحظة أنهم اعتبروا أن غاز السارين تم استخدامه (على "نطاق محدود") "عدة مرات خلال السنة الماضية." ولو كان ذلك صحيحا، لماذا لم يقرروا التدخل سابقا؟ لماذا انتظروا حتى الآن؟

نلاحظ أيضاً أن الإدعاء أن النظام استخدم غاز السارين لم يتم تأكيده عبر الأمم المتحدة، التي صرحت مراراً بأنها ليست متأكدة من الطرف الذي يستخدم هذا الغاز. فمن الممكن أيضاً أن تكون بعض المجموعات الجهادية استخدمت كميات صغيرة من السارين، قد تكون السعودية أو قطر زودتها به، من أجل فتح الباب لاستدعاء التدخل الأمريكي.

في الحقيقة، للمتمردين مصلحة كبيرة في تزويد الولايات المتحدة بتلك الحجج من أجل تبرير تدخلها، بينما ليس من مصلحة الأسد ذلك أبدا. وليس سراً أن المعارضة السورية كانت خلال الأشهر الأخيرة تدفع بهذا الاتجاه وتصلي من أجل حدوث ذلك. وهذا ما حصلت عليه الآن.

إن كذب الامبريالية فيما يخص الأسلحة الكيماوية ينكشف أيضاً في حقيقة أنها كانت داعمة للنظام العراقي في الماضي عندما استخدم تلك الأسلحة في مواجهة شعبه. والسبب واضح، أن صدام حسين كان آنذاك حليفهم المخلص.

توازن القوى

إن السبب الأساسي في هذا التغير في السياسة الأمريكية هو تغير ميزان القوى العسكري لمصلحة قوات نظام الأسد. والسبب الحاسم كان استرداد هذا النظام لمدينة القصير، ذات الأهمية الإستراتيجية، والمحاذية للحدود اللبنانية. وقد لجأ الإعلام الغربي إلى إحداث ضجة إعلامية هائلة حول وجود مقاتلين "غرباء" (وبشكل أساسي من حزب الله) في سوريا، ولكنه بقي صامتاً حيال وجود مرتزقة غرباء ومجموعات جهادية، مثل جبهة النصرة، التي تملك حوالي 10 آلاف مقاتل مدرّب بشكل قوي، والتي تشكل حليفا للقاعدة، وعن وجود أحرار الشام، ومجموعات جهادية أخرى يمولها حلفاء الولايات المتحدة، قطر والسعودية. ولم يذكر الإعلام الغربي أيضاً تدخل الديكتاتور التركي رجب طيب أردوغان، (من دولة عضو في الناتو).

صحيح أن نظام الأسد لجأ إلى موسكو وطهران من أجل نجدته. مقاتلو حزب الله شاركوا بالهجوم المضاد الذي شنته قوات النظام، وربما كان هذا سببا أيضا في قلب ميزان القوى لصالح النظام. والآن الغرب يحاول بشكل بائس أن يساعد المتمردين لاستعادة التوازن. لكن حتى لو نجحوا في هذا فسوف يستغرق ذلك أشهراً عديدة، ويسبب المزيد من إراقة الدماء والدمار. ويبقى ادعاء قادتنا "الديموقراطيين" أن ما يهتمون به هو ما يحصل من خسارة للأرواح في سوريا.

كانت نية المسؤولين في بريطانيا وفرنسا إقناع الرئيس بشار الأسد أنه لن يستطيع الوصول إلى حسم عسكري لصالحه، من أجل جره إلى طاولة المفاوضات مع المعارضة. ولكن الآن، وبعد قلب ميزان القوى العسكري لمصلحة النظام، لم يعد الأسد متوجها لحوار أحد. فهو الآن يسعى لسحق المتمردين وليس لاقتسام السلطة معهم.

على مدى أشهر، بدا أن الحرب الأهلية في سوريا تراوح مكانها، حيث أنه لا المتمردون استطاعوا أن يسدّدوا ضربات قاضية للنظام، ولا النظام استطاع القضاء على المتمردين. ولأنه لم ترجح كفة أحد الطرفين في الفترة الماضية، استطاعت الإمبريالية المناورة مع روسيا من أجل الوصول إلى حل دبلوماسي، ربما على أساس تشكيل حكومة ائتلافية تضم عناصر من النظام القديم مع السياسيين البرجوازيين - هم أدوات مباشرة للامبريالية- ومن إسلاميين "معتدلين".

إن الفئة الحاكمة في سوريا كان لها موقف مخزٍ أيضاً تجاه سوريا. فرغم أن سوريا كانت حليفا أساسيا لروسيا في الشرق الأوسط (وبالتالي كان لها مصلحة في دعم النظام فيها)، ولكن أيضاً - كما الولايات المتحدة - ظنّت أن الأسد قد يسقط. لذلك لم تكن تراهن على بقائه، بل بدأت اتصالاتها مع المعارضة.

أشارت قناة BBC لما يلي: «ينطلق موقف بريطانيا وفرنسا من عدم السماح للنظام بقلب ميزان القوى لصالحه بشكل كبير، كما يحدث الآن». الكلمة المفتاح لفهم هذا الموقف هنا هو "بشكل كبير". عدم الحسم العسكري لصالح أي من الطرفين كان وضعاً مناسبا للامبرياليين إلى حد كبير. فهم أرادوا إزالة نظام الأسد المعادي للغرب، ولكن أيضا هم يتخوفون من بروز الجهاديين والسلفيين الذين قد يحولون سوريا إلى أفغانستان جديدة.

من الواضح أن رجالات الكرملين كانوا مهيّئين لترتيب إزاحة الأسد والتعامل مع المعارضة والامبريالية من أجل حماية مصالحهم في سوريا. ولذلك كانوا يرتبون للمشاركة في المؤتمر الدولي في جنيف. ولكن الأمور تغيّرت، خصوصا بعد سقوط القصير، وهي المعركة التي قلبت موازين القوة وأعطت روحا جديدةً لحياة نظام الأسد.

إمكانية حصول تسوية عبر التفاوض؟

كالعادة، ما يسمى بالأمم المتحدة كانت عاجزة عن تقديم أي حل. بان كي مون كان يذرف الدموع من أجل السلام، بينما الصراع المسلح يستمر ويتأجج يوماً بعد يوم. وهو يدعو "القوى الخارجية" أن لا ترسل السلاح للمحاربين بينما تقرر المخابرات الأمريكية دعم المتمردين بالأسلحة وتدريبهم على استخدامها. يوجد بعض الكلام حول تأسيس مراكز لتدريب المقاتلين في الأردن، ولكن نشكّ كثيراً في إمكانية أن يؤدي ذلك إلى تغيير ميزان القوى الحربي.

يقال أنه حتى الآن كانت المساعدة التي قدمتها الولايات المتحدة لقوات المتمردين مقتصرة على تقديم الإعاشات والدعم المعدات الطبية والأدوية، ولكن بعض المصادر سرّبت أن المخابرات الأمريكية تدعم المتمردين بشكل فعّال، بمن فيهم المجموعات المرتبطة بالقاعدة.الرئيس الروسي بوتين أوضح مؤخراً كيف أن الولايات المتحدة، وبشكل متناقض، تسلّح المجموعات الإرهابية نفسها (في سوريا) التي تقاتلها في أفغانستان ومالي.

لا شك أن الولايات المتحدة، بريطانيا وفرنسا سوف يلجؤون للأمم المتحدة في محاولة لإثبات أن سوريا "انتهكت القانون الدولي" حول استخدام الأسلحة الكيماوية. ولكن روسيا صرّحت أن هذه الادعاءات مفبركة ضد نظام الأسد، ومما لاشك فيه أن ما صرّحت به روسيا صحيح. وقد صرّح أكلسي بوشكوف، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الروسي، على التويتر أن: «أوباما يسلك الطريق نفسه الذي سلكه قبله جورج بوش.» مقارناً طريقة تعامل الولايات المتحدة في مسألة سوريا مع طريقتها في العراق. لذلك يبدو أن احتمال أن يُمرر هذا القرار عبر الأمم المتحدة معدوما.

الانتصارات العسكرية لجيش النظام السوري أحبطت أي محاولة لعقد "مؤتمر للسلام"، والذي كان أصلا احتمالاً بعيدا حتى قبل ذلك. في 12 أيار كتب تشارلز ليستر في الواشنطن بوست ما يلي:

«لو استمرت الأمور على حالها، النظام السوري سوف يكون الطرف الأقوى في أي محادثات» وأكمل، «لو استمرت الأوضاع على ما هي عليه اليوم، من الواضح أن التمرد لن يشكل أي خطر وجودي على النظام».

هذه الحقيقة توضح تراجع المعارضة، حتى عن قدرتها على خوض المحادثات. وكانت ردة الفعل الغربية على تراجع قوة المعارضة عبر إرسال المزيد من الأسلحة للمتمردين. لذا مما لاشك فيه أن روسيا سترد على ذلك بدعم الأسد بالأسلحة المتطورة. إن مؤتمر جنيف، الذي لم يكن قيامه أصلا مضمونا، ولد ميتاً. الأمم المتحدة لا يعول عليها. الأحداث العسكرية همّشت الدبلوماسية. الحرب الآن هي التي ستحسم كل شيء.

ما يريده أوباما

القرار الأميركي يُعَدُّ تصعيداً كبيرا للحرب "بالإنابة" الحاصلة في سوريا. الأسباب التي دعت واشنطن إلى عدم اتخاذ خطوات جدية لتسليح المتمردين بشكل مبكر لا تخفى على أحد. فواشنطن تخاف من وقوع الأسلحة التي قد ترسلها إلى المعارضة السورية في أيدي القاعدة التي تقف خلف إرسال الجهاديين إلى سوريا. حتى الآن، هذا الأمر لا يزال مربكاً للولايات المتحدة في الشأن السوري.

كتبت صحيفة وول ستريت جورنال في 16 أبريل:

«إن مقاربة كبار مسؤولي إدارة أوباما للوضع السوري ترتكز على أنهم لا يريدون للمتمردين أن يحققوا انتصاراً عسكريا مباشراً، لأن هذا الانتصار، وبحسب ما قال ضابط كبير في الإدارة الأمريكية، لن يأتِ بـ "الأشخاص الجيدين" (أي أصدقاء الولايات المتحدة) إلى رأس الهرم».

«تخاف الإدارة الأمريكية من وصول الإسلاميين المرتبطين بالقاعدة، الذين باتوا يهيمنون أكثر فأكثر على المعارضة السورية، وأن أي انتصار حاسم للمتمردين سوف يقطع الأمل بالوصول إلى حل دبلوماسي».

يسعى أوباما لدعم العناصر "المعتدلة" في المعارضة، ممثلة بالمجلس العسكري الأعلى وائتلاف المعارضة السورية. من السهل قول ذلك، لكن من الصعب تطبيقه. الجميع يعلم أن أكثر العناصر فاعلية في القتال القائم، من جهة المتمردين، هي جبهة النصرة والمجموعات الجهادية الأخرى. وقد تم تهميش المجلس العسكري الأعلى كليا من قِبَل هذه المجموعات منذ أشهر.

يقول رودس: «يأمل البيت الأبيض أن زيادة الدعم هذه سوف تظهر قوة وشرعية المتمردين السوريين على المستويين السياسي والعسكري» ويضيف أن الولايات المتحدة كانت "مرتاحة" للتعامل مع رئيس المجلس العسكري الأعلى، العماد سليم إدريس.ويقول: «من المهم أن ندعمهم وأن نسعى لعزل العناصر المتطرفة من المعارضة، كجبهة النصرة».

تريد الولايات المتحدة دعم المجلس العسكري الأعلى، ولكن هذا لا يعني أنها سوف تنجح في ذلك. ولا تبدو الولايات المتحدة واثقة من قدرتها على ذلك. يبقى أن لائحة الأسلحة التي تنوي إرسالها للمعارضة السورية هي التي ستكشف ذلك.

لم يعطِ رودس تفاصيل حول الدعم المزمع إرساله للمتمردين، ولكن الإعلام الغربي نشر عن مسؤولين في الإدارة الأمريكية أنهم يتوجهون نحو إرسال أسلحة بسيطة وذخيرة. صحيفة نيويورك تايمز نقلت عن مسؤولين في الإدارة الأمريكية أن واشنطن ستزوّد المتمردين بالأسلحة المضادة للدروع، بينما يطالب المتمردون أيضاً بتزويدهم بأسلحة مضادة للطيران.

وأما حول الإجابة حول سؤال لماذا لا تريد الولايات المتحدة إرسال أسلحة مضادة للطيران للمتمردين، فمن الواضح أن الولايات المتحدة تخاف من احتمال أنه لو تغير تكتيكها وتوجهت نحو استخدام سلاح الجو في سوريا، فإنهم يخافون أن يُسقِطَ أصدقاءهم (السابقين) طائراتهم المقاتلة، بصواريخ مكتوب عليها "صنع في الولايات المتحدة".

وفي إطار الإجابة حول السؤال عما إذا كان السيد أوباما سيدعم إقامة منطقة حظر جوي فوق سوريا، قال رودس «هذا الأمر لن يحدث تغيرا كبيرا على الأرض، ولكن سيكون مكلفاً». إنه كلام شديد الحماقة. لو تم إلغاء سلاح الجو السوري من المعادلة، فإن ذلك سيحدث فارقاً حاسماً في ميزان القوى العسكري على الأرض.

السبب الحقيقي وراء عدم سعي واشنطن لإقامة حظر للطيران فوق سوريا في الحقيقة ليس أن ذلك لا يحدث فارقاً في ميزان القوى. بل السبب الحقيقي أن واشنطن لا تجرؤ على ذلك، لأن الجيش السوري

والقوات الجوية مزودة بأسلحة متطورة من روسيا تستطيع أن تلحق خسائر كبيرة بهم.

إن هذه الخطوة الأخير تنطوي على خطر بالنسبة للولايات المتحدة، وتجربة فيتنام هي أكبر دليل حول استسهال الخوض في مغامرة خارجية قد تؤدي إلى الغرق في مستنقع خطير، خصوصا أنه لا يوجد أي ضمانة أن دعم المتمردين بمزيد من الأسلحة سوف يكون كافيا لانتصارهم. وكان رودس قد صرح مسبقاً أن واشنطن ستتخذ "إجراءات مناسبة في هذا الشأن وفق جدولها الزمني الخاص."

هل يعني ذلك أن الولايات المتحدة قد تفكر جديا في التدخل العسكري المباشر في سوريا؟ إن فريقاً من الإدارة الأميركية يفضل تصعيد التدخل في سوريا. السناتور الجمهوري جون ماكين وليندسي غراهام،الذين طالما دعوا لتصعيد الدعم العسكري للمتمردين، صرّحوا أن التطورات الأخيرة يجب أن تدعو الولايات المتحدة لتغيير سياستها تجاه الوضع في سوريا.

وقد صرّحا في بيان مشترك بما يلي: «إن قرار بتقديم الدعم الحاسم لقوات المعارضة في سوريا، تحديداً بالذخيرة والأسلحة الثقيلة، تأخر كثيراً، ونحن نأمل أن يتخذ الرئيس هذه الخطوة المطلوبة بشكل عاجل» ومع ذلك، يبدو هذا غير كاف لهما بل هو الخطوة الأولى لدعم المعارضة، كما يوضحان:

«تقديم السلاح وحده غير كافٍ. يجب على الرئيس أوباما أن يعمل على تشكيل تحالف دولي من أجد اتخاذ الخطوات العسكرية اللازمة لتدمير السلاح الجوي للنظام السوري، وتدمير الصواريخ البالستية التي بحوزته، وشل قدرة السلاح الجوي بشكل كامل».

ماكين وغيره كانوا يدفعون باتجاه تدخل عسكري أميركي منذ سنة على الأقل. ولكن من المعروف أن الجمهوريين، والذين يمثلون الجناح الأكثر رجعية وعدائية في الامبريالية الأمريكية، يمتلكون منطقاً غير راجح، بينما يمثل أوباما قطاعا أقل تطرفا في الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة. الجو العام في الكونغرس يتجه نحو التصلب أكثر، حيث الصقور الجمهوريون يقامرون بدم الناس، كالعادة. ولكن من جهة أخرى، وبعد عشر سنوات على اجتياح العراق، يعتبر الجو العام للمجتمع الأميركي معارضاً وبشدّة لأي مغامرة عسكرية خارجية.

ثورة أم ثورة مضادة؟

بدأ الحراك في سوريا كثورة شعبية تحظى بدعم جماهيري كبير. لو تم تسليح هذا الحراك ببرنامج ثوري صحيح، لكانت حازت أيضاً على تأييد مَن يدعم الأسد الآن خوفاً من البديل المطروح. وفي ظل غياب قيادة واضحة، تم خطف الحراك من قبل عناصر رجعية ودفعته باتجاه طائفي.

إن حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، حصنَي الرجعية، قطر والسعودية، كانوا يرسلون الأموال، والأسلحة، والمرتزقة إلى سوريا، منذ اليوم الأول. ولم يكن هدفهم أبداً مساعدة المتمردين الذين كانوا يسعون للتغيير في سوريا، بل على العكس، كان هدفهم سحق العناصر الثورية فيها، وتحويل ما بدأ لانتفاضة شعبية إلى حرب أهلية بعناوين طائفية.

وبنفس الدرجة التي تم فيها تحويل الصراع إلى صراع مسلح، تم تفريغه من أي محتوى ثوري. أولئك الذين كانوا يرسلون الأموال والأسلحة كانوا قادرين على إملاء شروطهم. إن قوى الثورة المضادة، من السلفيين والجهاديين، مدعومة بأموال هائلة من الرياض والدوحة، باتت هي المسيطرة، وهذا أيضاً يحدد طبيعة ما يسمّى بالمعارضة.

ربما يجادل البعض أنه لا تزال توجد عناصر ثورية في صفوف المعارضة. قد يكون ذلك صحيحاً ولكن ليس لها قوة مؤثرة. وهذه العناصر تحاول مقاومة انجرار الوضع نحو الرجعية السلفية، ولكن لأن هذه الرجعية تتحكم بالمال والتسليح، فإن هذه الجهود تتلاشى مع تطور الوضع.

العنصر الآخر في المعارضة هو البرجوازية "المعتدلة" لائتلاف المعارضة السورية. ولكن هذا العنصر يخضع بشكل كامل الآن للامبريالية الأمريكية. إن إعلان أوباما الأخير يصب في اتجاه تكريس هذه التبعية أيضاً، وكما يقول المثل "الذي يدفع ثمن المزمار هو الذي يختار اللحن."

من الضروري أن يناضل الشباب الثائر في سوريا من أجل الحفاظ على موقف طبقي مستقل وغير تابع للثورة المضادة المتمثلة بالجهاديين، والبرجوازية الرجعية المؤيدة للامبريالية الأمريكية. وهذه مهمة صعبة في الوضع الحالي، ولكن يجب العمل للتأسيس لوضع أفضل. السؤال الحقيقي الآن ليس مَن ينتصر، الأسد أم المتمردون، بل "ماذا يعني هذا الانتصار؟".

إن انتصار الجهاديين بمثل انتصار الرجعية في أسوأ صورها،وسوف يقضي على كل الانجازات التي تحققت خلال الخمسين سنة الماضية، لإغراق ما كان بلداً متحضراً، في مستنقع البربرية والهمجية. وسوف يعني ذلك، إغراق البلاد في حمام دم التطهير العرقي يقع ضحيته العلويين والمسيحيين والعلمانيين. إن شعار "العلويون إلى القبر، المسيحيون إلى بيروت! " يعطينا فكرة عن نوايا أولئك الجهاديين حول تصعيد التطرف الطائفي والحرب السنية الشيعية.

من جهة أخرى، يوجد تقارير حول ارتكاب ميليشيات علوية لمجازر في قرى سنية،وهذا يدل على بدء سياسة التطهير الطائفي في المناطق المختلفة، وفي النهاية ذلك سيؤدي إلى تقسيم وتدمير سوريا. سيكون ذلك كابوساً رجعياً على كل المستويات. الفوضى العارمة الذي سيسببها ذلك لن تتوقف عند حدود سوريا. الجنون الطائفي،المدعوم الذي سيؤججه عملاء الرجعية المستندين إلى النظام المجرم في قطر والسعودية، كان قد بدأ بالانتشار في لبنان، الذي يقف على شفير هاوية حرب أهلية دامية. إن نيران الطائفية تتأجج في العراق وتهدد المنطقة كلها.

يجب أن ننظر أيضاً إلى ما هو أبعد من الحدود السورية. إن انتصار الرجعية الإسلامية في سوريا سوف يسدد ضربة قوية للثورة العربية في كل المنطقة، وسوف يدعم الفئات الرجعية في تونس ومصر ويضعف القوى الثورية. وقد يؤدي أيضاً إلى التأثير على الثورة التي بدأت تتطور في تركيا، وقد يدفع هذا الوضع بالعصبة الحاكمة في إسرائيل بشن هجوم على إيران. يجب منع هذا الانتصار بأي ثمن.

هل سيكون الوضع أفضل بالنسبة للشعب السوري، لو كان بلدهم تحت السيطرة الامبريالية؟ للإجابة على هذا السؤال، ليس علينا سوى النظر إلى ما آل إليه الوضع في العراق أو أفغانستان أو ليبيا. لن يسلّم الشعب السوري مصير بلدهم لـ"ديموقراطية" واشنطن ولندن وباريس التي تتحرك بدافع الجشع والمصالح المادية.

ما العمل؟

أول شيء أود قوله هو ما الذي لا ينبغي القيام به، ففي كل منعطف حاسم نسمع نفس الكلمات: "يجب علينا أن نقوم بشيء ما" وهذا يعني عادة التخلي عن كل المبادئ، واتخاذ ما يمكن تسميته المسار الأقل صعوبة، لكن دائما ما يكون هذا خاطئا، فما يبدو لوهلة أنه الخيار الأسهل ينقلب ليصبح الخيار الأصعب والأخطر.

لنتذكر ما حصل في ليبيا حيث فبركت الامبريالية عبر البروباغندا التابعة لها رأياً عالميا يتقبل التدخل لمواجهة القدافي بحجة خطر حدوث مجزرة في بنغازي. وكانت هذه هي الحجة لتبرير فرض منطقة حظر جوي، ولاستخدام طائرات الناتو من أجل ضرب الجيش الليبي وتسهيل انتصار قوات المتمردين على الأرض.

وبشكل مشابه لما يحدث في سوريا، كان الحراك الثوري في ليبيا يستلهم تجربة ثورتي تونس ومصر. ولكن عبر دعوة القيادات البرجوازية للتدخل الامبريالي في بنغازي، تم تحويل الحراك باتجاه آخر. تم حَرف الثورة، والنتائج كانت كارثية. نحن نطلب من الشعب السوري أن يتأمل في التجربة الليبية، ويقرر إذا كان هذا ما يريده.

الحقيقة هي أن الثورة السورية هُزِمَت. وهذه ليست المرة الأولى التي تُهزَم فيها ثورة، وتنتهي بانتصار الرجعية. قد منيت ثورة 1905 بهزيمة وتقدّم للرجعية والمجازر، ولكن لم تكن النهاية. فبعد 12 سنة من ذلك، اندلعت الثورة ثانية، وهذه المرة تحت قيادة الحزب البلشفي، فانتصرت.

نحن نتفهّم صعوبة أن يتقبّل الثائر السوري فكرة الهزيمة، ولكنها الحقيقة المرة. وإن البحث عن حل أو بديل عن ذلك عبر "التأقلم" مع الجهاديين أو الامبرياليين هو حقًا وصفة ستأتي بالكوارث. فقط العقول البائسة والساذجة هي التي تتخيل أن الحرب في سوريا هي بين الديموقراطية والديكتاتورية. في الحقيقة، إن انتصار أي من الطرفين لن تكون نتيجته لمصلحة الطبقة العاملة في سوريا.

في ظل هذه الظروف الشديدة الصعوبة، من الضروري إعادة ترتيب الوضع والتحضير لتغيير الوضع القائم. هذا التغيير قد يحصل بسرعة غير متوقعة، لكنه سوف يأتي من الخارج. فهناك ثورة قادمة في تركيا، وفي إيران بدأت الجماهير تتحرك بالرغم من كل الإجراءات القمعية التي يتخذها النظام. في مصر وتونس بدأ العمال والشباب الثائر يتحركون لمواجهة قوى الرجعية الإسلامية، الإخوان المسلمين والنهضة. الثورة العربية الرائعة بدأت، ولكن لم تنتهِ بعد. كل آمالنا مبنية على هذا المنظور، ونحن نضع ثقتنا الكاملة في ذلك.

الامبريالية الأمريكية تمثل أقوى ثورة مضادة على هذا الكوكب، ولا يمكن أن نأمل أي خير من تلاعبها في حياة الأمم الأخرى. بريطانيا وفرنسا هي قوى امبريالية أضعف من أميركا. الفئات الحاكمة في هذه الدول تسعى لتحويل أنظار الشعوب عن بؤس حياتهم وأزماتهم المعيشية عبر خلق المزاجات العدائية تجاه بعضهم. ولكن شعوب الولايات المتحدة وبريطانيا لا تريد الحرب وهم لن ينخدعوا مرة أخرى بكذب البروباغندا الامبريالية كما انخدعوا فيها عند اجتياح العراق.

يجب على الماركسيين في أوروبا والولايات المتحدة أن يؤدّوا واجبهم. يجب أن نعارض ونواجه بكل الوسائل أي تدخل امبريالي جديد في الشرق الأوسط. إن مهمتنا واضحة، وهي محاربة البرجوازية في بلادنا. ومهمتنا الآنيّة هي أن نرفض، ونفضح البروباغندا الامبريالية المنافقة التي تسعى لتهيئة الرأي العام من أجل تقبُّل شن حروبها.

- لا للتدخل الامبريالي في سوريا!
- تسقط الامبريالية!
- تحيا الثورة العربية!

الانتخابات الإيرانية: أزمة النظام مستمرة

حميد علي زادة

الأربعاء: 22 ماي 2013

البارحة [الثلاثاء 21 ماي/أيار] أعلن مجلس صيانة الدستور في إيران أسماء المرشحين الثمانية للانتخابات الرئاسية القادمة. يتألف المجلس من 12 عضوا من رجال الدين والقضاة، يتم تعيينهم من قبل المرشد الأعلى (ولي الفقيه) ورئيس القضاء، للبت في أهلية المرشحين لخوض الانتخابات المقرر إجراؤها في 14 يونيو/حزيران.

هذه المرة القضية ليست "مَنْ سوف يسمح له هذا المجلس بالترشح للانتخابات" بل "مَن سوف يُمْنَع من خوضها". الأعلام البارزة التي لم يسمح لها بخوض المعركة الانتخابية تضم "اسفنديار رحيم مشائي"، الحليف القريب جداً من الرئيس الحالي محمود أحمدي نجاد، وهاشمي رفسنجاني، الرئيس السابق وهو رجل ذو ثقل سياسي واقتصادي كبير في هذا النظام.

في الأيام التي سبقت الإعلان عن لائحة المرشحين الموافق عليهم لخوض المعركة الانتخابية، حدثت موجة من الاعتقالات التي استهدفت مؤيدي أحمدي نجاد ومشائي. تم أيضاً منع مؤيدي أحمدي نجاد ومشائي من خوض انتخابات المجالس المحلية المزمع إجراؤها أيضاً بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية.

لم يسبق أن أُجْرِيَتْ الانتخابات الرئاسية في إيران بطريقة ديمقراطية. أي مرشح قوي يجب أن تتم المصادقة على ترشيحه من قبل مجلس صيانة الدستور، أي - بطريقة غير مباشرة - من قبل القائد الأعلى (ولي الفقيه) خامنئي. ولكن هذه الانتخابات تبرز أعراضاً وعلامات تدلنا على الوضع في إيران، وخلال الانتخابات تظهر وتنكشف حالة النظام ووضع الطبقة الحاكمة.

المجريات الأخيرة تعبر عن محاولة مباشرة من قبل التيار الأصولي الملتف حول خامنئي وكبار قادة الحرس الثوري الإيراني من أجل مركَزة السلطة وحصرها بأيديهم، وعزل تيارات الطبقة الحاكمة الأخرى عن السلطة. وهم يعتقدون أنه لم يعد بإمكانهم التحكم بأحمدي نجاد، الذي كان قد بلوَر موقعه ومصالحه الخاصة به وبتياره.

ولكن من شأن هذا كله أن يزيد من اغتراب وابتعاد هذه النخبة الحاكمة عن جماهير الشعب التي تعاني من نظام ديكتاتوري وأزمة اقتصادية خانقة في آن. الدعم الوحيد الذي تبقّى لخامنئي هو فقط قوّة أجهزة الدولة القمعية الغاشمة.

عزل أحمدي نجاد

إن رفض ترشيح مشائي للانتخابات الرئاسية يمثّل القطيعة النهائية بين خامنئي والحرس الثوري من جهة، وبين أحمدي نجاد من جهة أخرى. وكان ذلك بعد أربع سنوات فقط من حصول أحمدي نجاد على دعم كامل من قبل خامنئي والحرس الثوري خلال الانتخابات الرئاسية للعام 2009. في الحقيقة لم يكن أحمدي نجاد معروفاً قبل ذلك، ولم يكن بإمكانه الوصول إلى موقعه الحالي بدون دعم خامنئي والحرس الثوري.

ولكن مباشرة بعد انتخابات العام 2009 بدأ الخلاف والعداء بين هذين الفريقين بالظهور. وبالرغم أن النظام استطاع تجاوز أزمة الانتخابات والاحتجاجات الكبيرة التي رافقتها، ولكن مواجهة الجماهير نفسها جعلته يفشل في تحقيق التماسك الذاتي كنظام أيضاً، وقد كانت النتيجة انهيارا متزايداً وتعمّقاً للتصدعات بشكل كبير بين الرئيس والمرشد الأعلى خامنئي.

تزايدت وتيرة هذا العداء على مدى السنوات الأربع حتى أصبحت عداء مفتوحاً بين هذين الفريقين. العشرات من مؤيدي أحمدي نجاد تم اعتقالهم. وفي عدة مناسبات هدد خامنئي ومجلس صيانة الدستور بالإدعاء على أحمدي نجاد، أو حتى بإلغاء موقع الرئاسة أصلا. وبشكل مباشر رد أحمدي نجاد على ذلك بالتهديد بالكشف عن وثائق لمساومات بين كبار مسؤولي النظام تثبت تورطهم بقضايا فساد كبيرة. ويُعتقد أن أحمدي نجاد حاز على تلك الوثائق في أبريل 2011 عندما أصبحت وزارة الاستخبارات تحت سيطرته المباشرة على مدى 3 أيام آنذاك (عادةً، الوزارة تخضع لسيطرة خامنئي بشكل مباشر).

في فبراير من العام 2013، قام مجلس صيانة الدستور، والذي يخضع لسيطرة التيار الأصولي المعادي لأحمدي نجاد، بالإدعاء على وزير العمل عبد الرضا شيخ الإسلام (من تيار أحمدي نجاد) وإقالته فيما بعد. وأثناء دفاعه عن وزيره في جلسات الإدعاء في مجلس صيانة الدستور، أبرز أحمدي نجاد تسجيلات صوتية لفاضل لاريجاني- شقيق المتحدث باسم مجلس صيانة الدستور، علي لاريجاني- بشأن تورّط عائلته بأكملها (وخصوصاً شقيقه الآخر، صادق لاريجاني، رئيس مجلس القضاء) في قضية فساد كبيرة. وفي أحد مقاطع هذه التسجيلات يطلب فاضل لاريجاني 30 مليون ريال إيراني (حوالي 25 مليون دولار) كرشوة من أجل التلاعب في مسائل قضائية.

وفي حين كان واضحاً أن التيار الأصولي لن يسمح لمشائي بالوصول للرئاسة، لأن ذلك يعني استمراراً لسلطة أحمدي نجاد، هدد الأخير بالانتقام عبر رفض ترتيب إجراء الانتخابات في موعدها المحدد، وهدّد بتسريب وثائق أخرى ضد أقطاب التيار الأصولي. من جهة أخرى، أعلن الحرس الثوري أنه جاهز لاتخاذ أي تدبير من أجل إجراء الانتخابات في موعدها بحسب "القانون".

خلال الأسبوع السابق، وكتحضير لإعلان مجلس صيانة الدستور اليوم، حجب النظام كل المواقع الإلكترونية التابعة للحملة الانتخابية لمشائي. في المقابل، قامت القوى الأمنية التابعة لأحمدي نجاد بالسيطرة على مركز الأبحاث المعلوماتي التقني. ويبدو أنه في الأيام القليلة الماضية تزايدت وتيرة الاعتقالات التي شملت مؤيدي أحمدي نجاد ومشائي في سائر أرجاء إيران لمنعهم من الاحتجاج والتأثير على قرار مجلس صيانة الدستور.

حتى الآن يبدو أن مشائي وأحمدي نجاد قد مُنيوا بالهزيمة. من الممكن أن يحاولوا الرد بطريقة خائبة، ولكن من المستبعد أن ينجحوا. إنهم يواجهون عدوا أكبر منهم عدداً وقوّة وتنظيماً وتسلحاً.

أزمة النظام – أزمة شرعية

بالرغم من أن أحمدي نجاد ومشائي ليس لديهما توجّها سياسيا مميّزا ومحددا، فإن حكمهما وسياساتهما ليست اعتباطية بالكامل. التفكك والانقسامات في صفوف الطبقة الحاكمة ليست أموراً جديدة في المجتمعات الرأسمالية، وخصوصا في الجمهورية الإسلامية. بيروقراطية الدولة تسيطر فيها العقلية السوقية في الخداع وكيد المؤامرات، حيث تتصارع التيارات والفرق الصغيرة والكبيرة والعصابات على كل شيء، ابتداء من أصغر الأمور وصولا إلى الاستحواذ على ثروات بقيمة مليارات الدولارات. ولكن في نهاية النهار، وككل تجار السوق، يعقدون صفقة ما يتفقون عليها، ويعود كل منهم إلى موقعه.

ولكن، بعد انتفاضة عام 2009، تصاعد الانقسام بين فريق أحمدي نجاد وفريق خامنئي. وبدأ الهجوم من كل منهما على الآخر بهدف إخضاعه.

في ذلك الوقت قلنا ما يلي :

«في الأحوال "العادية" (الاستقرار)، تتجاهل جميع أقطاب النظام الفساد الحاصل، وتقبل به. ولكن عندما يحاول النظام الحفاظ على استقراره في الأوقات الحرجة تتوتر العلاقات بين هذه الأقطاب. من أجل الدفاع عن شرعية وجوده، يضطر كل قطب من أقطاب النظام إلى مهاجمة وفضح القطب الآخر.» – (إيران، حول طبيعة فترة الاستقرار القائمة ومهمات الماركسيين)

فضلاً عن ذلك، فإن الأزمة الاقتصادية العميقة التي تعاني منها البلاد تفاقمت في السنوات التالية. وهذا زاد من الضغط المتراكم في القاع الاجتماعي، مما منع أي وسيلة لإعادة التقارب بين هذين الفريقين. وعلى العكس، فإن ذلك زاد من حدة التنافس والخلاف بين الرأسماليين داخل كل فريق، أيضا. ومن هنا يصبح واضحاً لدينا أن الأزمة الاقتصادية وسّعت وعمّقت الأزمة السياسية في إيران.

النخبة الحاكمة باتت في حالة هلع. الحاجة للوحدة باتَت الأمر الوحيد الذي تتفق أطرافها عليه، ولكن أيضاً بات الأمر الذي لن تقدر الحصول عليه. فالأزمة الاجتماعية والاقتصادية أنتجت بين أطراف الطبقة الحاكمة انقسامات غير قابلة للجَبر وشروخاً أصبح مدّ الجسور بينها غير ممكنٍ.

وبينما كان خامنئي وتيار رجال الدين الأصوليين يخسرون رصيدهم، استطاع أحمدي نجاد الحفاظ على بعض الدعم، خصوصاً من الطبقات الفقيرة التي خصص لها تقديمات نقدية في إطار التعويض عن إزالة الدعم على بعض السلع الأساسية.

هذه السياسات وغيرها بالتوازي مع التركيز على "القومية" أكثر من "الدين" أظهرت سعيه لتقليص نفوذ خامنئي ورجال الدين، ومحاولة لبناء أساس مجتمعي جديد لصالحه. وما كان لرجال الدين والحرس الثوري إلا أن يتحركوا لمواجهته.

خامنئي ناكر الجميل

كان واضحاً أن هذا الوضع جعل خامنئي في مأزق فيما يخص الانتخابات. فلو قبل ترشيح مشائي للرئاسة يكون عندها قد أعطى الفرصة لعدوٍ لدود سبق أن شكك بالمؤسسات الدينية للنظام، وبالتالي شكك أيضاً بأحقية خامنئي في الحكم

contact@marxy.com

ولكن عدم السماح لمشائي بخوض الانتخابات سوف يخفض من عدد المقترعين وبالتالي ستكون شرعية الانتخابات تحت المساءلة. وفي هذا الوضع المتأزّم كان دخول رفسنجاني على الخط في الحقيقة مساعدة لخامنئي للخروج من هذا المأزق. وعبر دعم الإصلاحيين له في الانتخابات، كان رفسنجاني يقدم مخرجاً لخامنئي.

وهو بذلك لا يُقدِم على إضفاء شرعية ما للعملية الانتخابية فقط، ولكن أيضاً يشكل صمام أمان للنظام لاحتواء الحقن والغضب الشعبي الذي تراكم على مدى السنوات القليلة الماضية وتحويله بعيداً عن مسار الحراك الثوري.

كان رفسنجاني لاعباً أساسياً في الجمهورية الإسلامية منذ تأسيسها. فهو إلى جانب كونه القائد الحقيقي للحرب مع العراق، شغل منصب رئاسة الجمهورية بين عامَي 1989 و1997. فبعد موت خامنئي، فَبْرَك ورتّب وصول خامنئي (الذي كان رئيساً آنذاك) إلى موقع "القائد الأعلى" (ولي الفقيه). وبشكل مشابه لما حدث مع أحمدي نجاد، رفسنجاني هو الذي رتّب وصول خامنئي إلى مركزه (القائد الأعلى) لأن خامنئي كان لا يزال ضعيفاً وبالتالي يمكن التحكم به.

خلال سنوات حكمه، استطاع رفسنجاني أن يُكَدِّسَ ثروات هائلة من خلال سيطرته على أجهزة الدولة، وبرنامج الخصخصة الذي بدأه جاء في هذا السياق. إلى جانب سيطرته على جامعة آزاد، وهي أكبر سلسلة جامعات في العالم وتقيِّم بحوالي 250 مليون دولار، فهو أيضاً يمتلك ثاني أكبر مطارات إيران، يسيطر على تجارة الفستق ويمتلك عدة شركات لتجارة الزيوت الغذائية، وهو يشترك أيضاً في عمليات الاستيراد والتصدير، ويُعدُّ مساهماً كبيراً في شبكة الاتصالات، إضافة إلى أدوار اقتصادية أخرى كثيرة.

إنه بلا شك أحد أكبر الرأسماليين في إيران، مما يجعله أيضاً منافساً حقيقيا لمؤسسة الحرس الثوري الإيراني، التي تُعتَبَر اليوم أيضاً أكبر مؤسسة اقتصادية في إيران، وقد حاولت إقصاء رفسنجاني في عدة مجالات. وفي الوقت نفسه، يرتبط برفسنجاني العديد من كبار مجرمي النظام بمَن فيهم المسؤولين عن سلسلة الاغتيالات والتصفيات التي طالت مئات المعارضين والناشطين في التسعينيات من القرن الماضي، وكذلك المسؤولين عن إعدام الآلاف من المعارضين اليساريين في 1988.

لذاً، لا يعتبر رفسنجاني قطباً جماهيرياً يمكنه أن يستقطب الشعب. ولكن بعد حراك عام 2009 دعم رفسنجاني، وبحذر، الحركة الخضراء وفي الوقت نفسه حاول مطاوعتها لكي تدعمه هو. بالإضافة إلى دعم الإصلاحيين الذي اكتسبه مؤخرا، من الممكن لرفسنجاني البناء على ذلك لاكتساب تأييد شريحة من الشعب في الانتخابات، معظمهم من الفئات الشابة.

ولكن ذلك لم يكن مقبولاً بالنسبة لخامنئي والحرس الثوري. فهم لا يمكنهم المخاطرة بالسماح لرفسنجاني أن يكون مفتاحاً لِتَشَكُّل حراكٍ جديد قد لا يستطيع هو نفسه السيطرة عليه. ولذلك فقد قرروا حجبه عن خوض المعركة.

خامنئي أصبح معزولاً

خلاصة ذلك أن الثمانية الذين تمت الموافقة على ترشيحهم هم من الموالين المخلصين لخامنئي. وبعد حجب "المعارضة" عن دخول المعركة، انخفضت أهمية موقع الرئاسة بصفته انعكاسا لدعم شعبي ما. أي أن خامنئي عمل بذلك على عزل نفسه، ومن الآن وصاعداً كل "المسؤولية" سوف تقع عليه، وهذا ما سوف يكون له تأثير شعبي كبير في أي حراك جماهيري مستقبلاً. عبر تركيز السلطة في يديه فقط، ابتعد خامنئي كثيراً عن تحقيق وحدة النظام التي ينشدها. وفي الحقيقة، من المحتّم أن ينشأ في هذا الوضع تصدعات جديدة في بنية النظام، لأن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة لم يتم حلها.

الأداة الوحيدة المتبقية له هي التهويل بخطر "الامبريالية" وخطر "هجوم عسكري إسرائيلي" للفت انتباه الجماهير عن مشاكلها الداخلية. يُعْتَبَر سعيد جليلي، رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي ورئيس المفاوضات بخصوص الملف النووي، المُرَشَّح المُفَضَّل لخامنئي. ولكن دعمه لجليلي كمرشح للرئاسة يعبر عن قصر نظر شديد لديه.

عبر جعل النظام يرتكز فقط على دعم ركن واحد، أصبحت مساحة المناورة لدى خامنئي أضيق وهذا ما سوف يدفع نحو زيادة التوتر في منطقة الشرق الأوسط أكثر. ورغم أنه قد تخف وطأة تطور الوضع الداخلي بشكل مؤقت، فذلك سوف يكون على حساب تزايد خطر المواجهة العسكرية التي سوف تهز أسس النظام وتؤدي إلى سقوطه في النهاية.

غياب صوت الجماهير

في الأسابيع القادمة سوف تتوضح الصورة أكثر. وعلى كل حال، فالانتخابات في إيران لن تقدّم شيئاً للجماهير التي ترزخ تحت ضغوط هائلة. فالبطالة قد ازدادت بشكل كبير، ونسبة التضخم وصلت نحو 100% وأعداد كبيرة من المصانع بدأت تقفل.

ورغم ذلك لم يتم رفع الحد الأدنى للأجور سوى بنسبة 25%، حيث أصبح 487 تومان في الشهر (تقريبا 400$) وهو أقل بكثير من خط الفقر الذي يقدر مستواه بحوالي مليون وخمسمائة ألف تومان (تقريبا 1200$). وبجميع الأحوال فإن الأجر الفعلي لمعظم العاملين في المؤسسات الصغيرة يبلغ حوالي 350 تومان (أي 285$).

في أبريل/نيسان ارتفعت أسعار اللحوم 60% ويقدر التضخم الإجمالي في أسعار المواد الغذائية على مدى السنوات الأربعة الأخيرة بحوالي 400%.في أبريل/نيسان أيضاً ارتفع سعر الزيوت الغذائية من 60.000 ريال (أي 5$) إلى 100.000 ريال (8$) للتر- وهذا مبلغ ليس أقل بكثير من الأجر اليومي للعامل العادي. حصل أيضاً ارتفاع مشابه في أسعار مشتقات الحليب، وفي الحقيقة معظم هذه المشتقات لم تعد متوفرة في بيوت أكثرية الإيرانيين.

البؤس يعم الشوارع الإيرانية والنسيج المجتمعي يتمايز. ولكن لا توجد قوة سياسية صحيحة تعبر عن صوت الجماهير المظلومة وتقودها من أجل الخروج من هذه المأساة.

أما الإصلاحيون الذين ادّعوا حمل راية الديمقراطية ليس لديهم مشكلة في تقديم الدعم الكامل للنظام (الذي يقمعهم الآن). وهم في الحقيقة لا يترددون في رهن الآلاف من الشباب والشابات،الذين ضحوا وقاتلوا في الشوارع عام 2009، للسفّاحين الذين يناضل هؤلاء الشباب والشابات ضدهم أصلا.

لا مجال للمناورة

ولكن غياب هذا الصوت السياسي المُعَبِّر عن الجماهير لا يعني أن هذه الجماهير غير موجودة ولا يعني أنها لن تقاتل. إن سعي النظام للمناورة يدل على ضعفه. ولم يعد لدى خامنئي ما يعتمد عليه سوى جيشه، وحتى الجيش فعناصره تعاني ما يعانيه المجتمع، وهي وعائلاتها جزء من هذا المجتمع الذي يبحث عن لقمة العيش.

إن المؤشرات الاقتصادية للوضع في إيران لا تفسح لخامنئي بأي مجال للمناورة. في السنة الماضية انخفض معدل الناتج الإجمالي المحلي 4%. فقد هبط إنتاج السيارات العام الماضي إلى أقل من النصف، ونلاحظ أن أسواق التصدير الإيرانية (العراق، تركيا، مصر، الهند) ترزخ تحت خمود اقتصادي كبير. وهذا يترافق مع انخفاض أسعار النفط نتيجة تباطؤ الاقتصاد الصيني، والذي كان الأمل الوحيد للاقتصاد الإيراني.

من جهة أخرى، إن استمرار الحظر المفروض من قبل الامبريالية الأميركية والأوروبية يؤدي إلى تقلص إنتاج النفط إلى النصف، أيضاً. وهذا الحظر أدى إلى خراب كبير في البنية التحتية لإنتاج النفط يتطلب إصلاحه من أجل الاستثمار عشرات مليارات الدولارات لو عاد سعر النفط للارتفاع إلى مستوياته السابقة.

تشهد البلاد ركوداً اقتصاديا لا يبدو له حل في الأفق المنظور. في الواقع كل المؤشرات تدل على دخول البلاد في أزمة اقتصادية عميقة ومتفاقمة سوف تؤدي إلى تعميق الأزمة الاجتماعية والسياسية القائمة. القوّة الطاردة نفسها التي سببت شرخاً كبيراً في النظام حول موضوع أحمدي نجاد، سوف تستمر بإحداث تصدعات عميقة أخرى مع أطراف أخرى، فالتصدعات والأزمات باتت في طبيعة النظام القائم. يبدو أن خامنئي فقد الأمل من الخروج من هذه الأزمة ولن يقدر على تحقيق وحدة النظام. هذه الوحدة أصبحت حلماً يوتوبياً، خصوصاً أن البرجوازية الإيرانية تحديداً تتميز بالخبث والغباء في آن. أطراف هذه البرجوازية تكيد المؤامرات على بعضها، وهي أيضاً لا ترى إلا المؤامرات. وفي أحسن الأحوال لا يرى تجار السوق أبعد من خطوة واحدة ولا أبعد من الصفقة القادمة، ولا يمكنهم فهم التغييرات العميقة والحراك المجتمعي في المستوى الأعمق.

ولهذا، فإن الأزمة في إيران ليس سببها أحمدي نجاد فقط ولا أي شخص آخر من رجال النظام. إنها في الحقيقة انعكاس للأزمة العالمية للرأسمالية، وما يفاقمها أضعافاً مضاعفة هو طبيعة الرأسمالية الإيرانية المتخلفة. ولا يمكن حل هذه الأزمة في إطار النظام الرأسمالي.

في هذه الظروف يصبح تطوير الحراك الثوري الجماهيري ضرورة ملحة. الضغوطات تتفاقم على المجتمع الإيراني، وعاجلاً أم آجلاً سوف يكون لها نتيجة مدوّية. سواء حرّض ذلك "حادث ما" أو شخصية "معارضة" للنظام (كما في العام 2009)، الجماهير سوف تجد طريقها للنهوض مرة أخرى. عندها، هذا النظام الذي قد يبدو للبعض شديد القوة، سوف ينهار مثل بيت من ورق.

التيار الماركسي الأممي

فليسقط أردوغان وحكومة اللصوص!
كل الدعم للعمال والشباب الثوريين!
إعلان التيار الماركسي الأممي بخصوص تركيا

آلان وودز الأربعاء: 05 يونيو 2013

تمثل الحركة الرائعة للعمال والشباب الأتراك مصدر إلهام للعالم بأسره. وما بدأ بكونه احتجاجا سلميا ضد قطع الأشجار في حديقة تمهيدا لبناء مركز للتسوق، تحول إلى موجة عارمة من الاحتجاجات الحاشدة ضد نظام اردوغان الرجعي، واكتسب أبعاد تمرد شعبي.

عندما تعرض المحتجون المحتلون لساحة غيزي لهجوم وحشي من طرف الشرطة يوم 28 ماي 2013 والأيام الموالية، تحولت الحركة بسرعة إلى انتفاضة وطنية ضد الحكومة الفاسدة والرجعية لحزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان.

المحللون الرأسماليون في حيرة من أمرهم. فتركيا شهدت معدلات عالية جدا من النمو الاقتصادي وكانت تعتبر نموذجا للاستقرار. لكن هذا الانفجار المفاجئ يدل على أنه كان هناك تحت السطح بركان من السخط. جاءت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى السلطة خلال انتخابات عام 2002 ومنذ ذلك الحين زادت من أعداد الأصوات التي تحصل عليها. تمكن أردوغان من البقاء في السلطة بسبب النمو الاقتصادي في تركيا خلال العقد الماضي. لكن الفقراء لم يحققوا فائدة تذكر من هذا النمو. فمن بين سكان البلد البالغ عددهم 75 مليون نسمة، يحصل 20% من أغنى الأغنياء على أكثر من نصف الدخل القومي، بينما يحصل 20% من السكان الأكثر فقرا على 6% فقط.

ويضع نظام جبائي غير عادل كل عبء الضرائب على كاهل العمال والفقراء. وقد ارتفعت اللامساواة. وتتعرض النقابات العمالية للقمع وتداس الحقوق. وانفتحت هاوية لا قعر لها بين الأغنياء والفقراء، بين الحكام والمحكومين. لم تكن الأحداث التي وقعت في ساحة تقسيم سوى الشرارة التي أشعلت برميل بارود كان قد أعد على مدى العقد الماضي.

كان حكم حزب العدالة والتنمية قمعيا جدا ومعاديا للديمقراطية. أردوغان متغطرس ومستبد. وقد أوصل تركيا إلى حافة الحرب مع سوريا وهو الأمر العديم الشعبية، وفرض القوانين الإسلامية التي تقوض الطابع العلماني للدولة.

لقد استند نمو الاقتصاد على تدفق هائل للاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي اجتذبتها خصخصة المؤسسات العمومية. لكن تركيا راكمت دينا خارجيا ضخما والنمو الآن ثابت تقريبا ومستويات المعيشة تتراجع.

على الرغم من ادعاء اردوغان أن الحركة تتكون من "المتطرفين"، فإن لها طابعا واسعا جدا. فقد التحق بالمظاهرات الحاشدة في جميع أنحاء البلاد العمال والطلاب والمتقاعدون والأكراد والعلويون، وحتى مشجعو فرق كرة القدم من مختلف أندية اسطنبول فينربخشة وبيشكتاش وغلطة سراي. ويمكن رؤية الأعلام الحمراء للمنظمات الاشتراكية والشيوعية إلى جانب صور أتاتورك، والأعلام الكردية ترفرف إلى جانب الأعلام القومية التركية، وهو ما كان في الماضي شيئا لا يمكن تصوره.

اعتقل على الأقل ألفا متظاهر وقتل ثلاثة أشخاص على الأقل، لكن القمع البوليسي الوحشي لم يعمل سوى على سكب البنزين على النيران. فقد انتشرت المظاهرات إلى ما لا يقل عن مائة بلدة ومدينة. الجماهير تقاوم قوات البوليس، وفي بعض الحالات تجبرهم على التراجع.

لقد حققت حركة الاحتجاج بالفعل عددا من الانتصارات الهامة. فقد أجبرت البوليس على التراجع، على الأقل مؤقتا في بعض المناطق. وقد حصرت الحكومة في الزاوية. واستبدل اردوغان تهديداته العنيفة التي أطلقها خلال الأيام الأولى بخطاب تصالحي. وهو ما يعتبر أكثر خطورة من الغاز المسيل للدموع وهراوات البوليس. يجب ألا نولي أية ذرة من الثقة على الإطلاق لهذه "التصالحية" الكاذبة والمنافقة.

جميع وعود الحكومة هي أكاذيب، وتهدف إلى تقسيم وتجميد الحركة. تقول الحكومة إنها لن تعمل على بناء مركز تجاري في ميدان تقسيم – وأنها ستبني فقط مسجدا! إن هذا التصريح استفزاز غبي وإهانة لسكان اسطنبول.

لقد تعب الشعب التركي من الهجوم على حقوقه الديمقراطية من طرف زمرة تتحدث باسم الإسلام لكن إلهها الحقيقي هو المال، ومسجدها الرئيسي هو سوق الأوراق المالية وكهنتها المبجلون هم المضاربون الجشعون. عن مصالح هؤلاء تدافع هذه الحكومة ولا شيء غير ذلك.

تقول الحكومة الآن إنها "تحترم الحق في التظاهر السلمي"، بينما تقوم قوات الشرطة، جنبا إلى جنب مع المجموعات البلطجية الفاشية التابعة لحزب العدالة والتنمية، بضرب الرجال والنساء العزل وإطلاق الغاز والنار عليهم في الشوارع واعتقال الآلاف بسبب "جريمة" التظاهر.

إن المطالب الرئيسية للشعب في هذه المرحلة هي الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. لكن لا يمكن أن يكون هناك أي حديث عن الديمقراطية طالما أن الحكومة ما تزال في يد أردوغان وعصابته. إن الشرط الأول لبناء تركيا ديمقراطية حقيقية هو كنس رجال العصابات الفاسدين في أنقرة. يجب أن يكون الشعار الرئيسي هو: فليسقط أردوغان! فلتسقط حكومة اللصوص والمضطهِدين!

إن التيار الماركسي الأممي يعرب عن كامل تضامنه مع العمال والشباب الثوريين في تركيا الذين يقاتلون بشجاعة من أجل حقوقهم. إننا ندعو الحركة العمالية في كل مكان إلى تنظيم الاحتجاجات ضد القمع البوليسي الوحشي الذي تنظمه الحكومة التركية.

- من أجل الوقف الفوري للقمع والإفراج الفوري عن جميع المتظاهرين المعتقلين وجميع السجناء السياسيين المحتجزين في السجون التركية.
- من أجل اعتقال ومحاكمة علنية لكل تلك العناصر المتورطة في الهجمات على المتظاهرين، ليس فقط ضباط الشرطة ومساعديهم في حزب العدالة والتنمية الفاشيين بل أيضا قادة الشرطة والوزراء الذين أطلقوا هذا القمع الوحشي، وأردوغان في المقام الأول.
- من أجل الحقوق الديمقراطية الكاملة، بما في ذلك حرية التظاهر والحق في التجمع. من أجل الرفع الفوري لجميع القيود المفروضة على النشاط النقابي وعلى النشاط السياسي في المدارس والجامعات.
- لا مزيد من الرقابة! يجب ضمان حق المتظاهرين والنقابات العمالية والعمال والطلاب في الوصول إلى وسائل الإعلام للدعاية لقضيتهم بحرية أمام الشعب التركي الذي حرم من الوصول إلى المعلومات والذي يتغذى على الأكاذيب من قبل الحكومة.

نحن نتفق على أنه من الضروري النضال من أجل كل المطالب الديمقراطية. إن الطبقة العاملة تريد أقصى الديمقراطية من أجل تمهيد الطريق للنضال من أجل الاشتراكية. لكن الحركة الثورية سوف تذهب بالضرورة أبعد من المطالب الديمقراطية الشكلية.

لا يمكن أن تحل المشاكل التي تواجه الشعب التركي بمجرد إعادة تشكيل الوزراء والحكومات. هذه المشاكل ليست مجرد مسألة برلمانات وقوانين ودساتير إنها متجذرة في الطبيعة الطبقية للمجتمع نفسه.

كيف يمكن أن يكون هناك أي حديث عن العدالة بينما تتم مصادرة جميع الثروات التي تخلق بدماء وعرق ودموع العمال الأتراك من قبل حفنة من اللصوص والطفيليات؟ لا يمكن أبدا أن تكون هناك عدالة اجتماعية في تركيا طالما بقيت الأرض في أيدي الملاكين العقاريين، وبقيت المصارف في أيدي أصحاب الأبناك وبقيت الصناعات في أيدي الرأسماليين.

في ظل حكومة اردوغان ارتفع معدل اللامساواة. وينظر إلى مركز التسوق المراد بناءه في ساحة تقسيم باعتباره رمزا للمضاربة العقارية الحضرية، ودفع أبناء الطبقة العاملة إلى ضواحي العاصمة، وعروض البناء غير المطابقة للمواصفات تذهب لأصدقائه المقربين من الحزب الحاكم، والتناقض الصارخ بين الأغنياء والفقراء. مما لعب دور الحافز الذي دفع بكل التناقضات إلى السطح.

يمكن للحركة الجماهيرية الحالية أن تركع الحكومة على ركبتيها. لكن من أجل الإطاحة بها، هناك حاجة إلى شيء أكبر من المظاهرات الحاشدة في الشوارع. إن أقوى قوة في المجتمع هي الطبقة العاملة. لا يمكن لمصباح أن يضيء، ولا لهاتف أن يرن، ولا لعجلة أن تدور دون إذن الطبقة العاملة!

إن البروليتاريا التركية قوية جدا في الواقع، ولها تقاليد ثورية رائعة. لقد نظمت بعض الإضرابات، لكن ما هو ضروري هو الدعوة إلى إضراب عام شامل لتوحيد الحركة وتمكينها من هدف مركزي. على النقابات أن تجتمع معا وتتفق على موعد محدد. ينبغي الدعوة إلى جموعات عامة جماهيرية في كل مصنع وفي كل إدارة وورشة للمناقشة القضايا ووضع الخطط.

من أجل تنظيم القوى الجبارة لكن المتفرقة للثورة، ينبغي إنشاء لجان معارك في كل مصنع وكلية ومدرسة وضاحية وقرية، تضم أوسع الفئات من العمال غير المنظمين والفلاحين والشباب، والنساء، والأكراد والشرائح المضطهدة الأخرى.

إن إقامة لجان معارك ديمقراطية على جميع المستويات: المحلية والإقليمية والجهوية والوطنية، هي الضمانة الوحيدة لأن تبقى المبادرة في أيدي الشعب الثائر، وأن لا تتم سرقة الثورة التركية كما حدث في مصر.

لا يهم العمال والفلاحين ما إذا كان ذلك الذي ينهبهم ويضطهدهم يتحدث باسم الأمة والديمقراطية أو باسم القرآن. كان شعب مصر ينهب ويضطهد من قبل حسني مبارك في السابق، وهو الآن ينهب ويضطهد من قبل جماعة الإخوان المسلمين. نفس اللصوص والمضطهدين يجلسون في أنقرة والقاهرة، وكذلك في واشنطن ولندن.

تداعيات الحركة الثورية في تركيا سنشهدها في كل من أوروبا والشرق الأوسط. ستؤدي الحركة الجماهيرية ضد الحكومة الإسلامية الرأسمالية المحافظة في تركيا إلى إضعاف جاذبية الإسلاميين في بلدان أخرى، وستعزز في الوقت نفسه الحركة الثورية ضد الحكومات الإسلامية في تونس ومصر.

إن الأسباب الجذرية للانتفاضة التركية هي نفس تلك التي أشعلت الثورات في مصر وتونس. إنها تعبير عن الأزمة العالمية للنظام الرأسمالي، الثروة الفاحشة إلى جانب البؤس الرهيب، والتشرد والبطالة بين الشباب، والحكومات البرجوازية الفاسدة والديكتاتورية المدعومة من الإمبريالية الأمريكية، التي تدوس على حقوق الشعوب من أجل إثراء مساندِيها الفاحشي الثراء.

لدى عمال اليونان وقبرص وتركيا وعمال أوروبا ومصر والعالم كله نفس المشاكل ويحاربون نفس العدو. لقد حان الوقت لنتحد في نضال عمالي أممي واحد مشترك ضد ديكتاتورية رأس المال، الذي هو العائق الرئيسي في طريق كل تقدم إنساني.

إن الشجاعة والتصميم اللذان أبدتهما الجماهير في تركيا أثبتا مرة أخرى أن هناك قوة في المجتمع أقوى بكثير من أية دولة، وأي جيش، وأية حكومة أو قوات شرطة. إنها قوة الجماهير التي ما إن تنهض للنضال من أجل إحداث تغيير في المجتمع، لا تبقى هناك قوة على وجه الأرض في إمكانها مقاومتها.

إن التيار الماركسي الأممي يقف جنبا إلى جنب مع شعب تركيا الثوري:

- الدعم الكامل للعمال والشباب الثوريين في تركيا!
- فليسقط أردوغان وحكومة اللصوص!
- تشكيل لجان معارك للإعداد لإضراب عام شامل من أجل إسقاط الحكومة!
- من أجل حكومة العمال والفلاحين!
- عاشت الثورة الاشتراكية!
- يا عمال العالم اتحدوا!